التقرير السنوي
2009

ANRT
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications

صاحب الجلالة الملك محمد السادس

كلمة المدير العام

تعد سنة 2009 فترة حاسمة في تاريخ الوكالة الوطنية لتقنين الموصلات ومرحلة انتقالية بالنسبة لقطاع الاتصالات بالمغرب.

فقد تميزت هذه السنة بإعداد مذكرة بالتوجهات العامة للنهوض بالقطاع في أفق سنة 2013 والتي صادق عليها المجلس الإداري للوكالة في شهر يناير سنة 2010.

وتهدف هذه المذكرة، موازاة مع مخطط "المغرب الرقمي 2013"، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بينها تمكين القطاع من مواجهة التحديات و مواصلة دوره الريادي من أجل النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

وفي هذا الإطار، تروم التوجهات العامة إلى تقليص الهوة الرقمية وضمان نمو متواصل في إطار بيئة ملائمة توفر الشروط الضرورية لقيام منافسة نزيهة وشريفة على مستوى جميع مكونات السوق.

كما تميزت هذه السنة بتنفيذ المخطط الوطني الجديد للترقيم الهاتفي المكون من عشرة (10) أرقام عوض تسعة (9). ويرجع الفضل في نجاح هذه العملية إلى تضافر مجهودات أطر الوكالة وتنسيق المواقف والتشاور مع مختلف المتعهدين الوطنيين، مما مكن من تحقيق انتقال موفق وسلس إلى المخطط الوطني الجديد للترقيم الهاتفي.

ومن جهة أخرى، عرفت سنة 2009 قدوم متعهد جديد لسوق المواصلات بعد منح ترخيص ثالث للهاتف الخليوي من الجيل الثاني لشركة وآنا كوربريت. وسيكون لولوج متعهد ثالث على مستوى الهاتف المتنقل من الجيل الثاني أثر إيجابي على تكثيف المنافسة وخفض أسعار الخدمات الهاتفية ودعم تطور القطاع الذي واصل وتيرة نموه على مستوى جل مكوناته، بالرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة على الصعيد الدولي.

وعلى صعيد التنظيم الداخلي للوكالة، ووعيا منها بأهمية جَودة الموارد البشرية واستعدادها لإنجاز المهام المناطة بها في إطار من المهنية والفعالية، سجلت الوكالة بارتياح مدى نجاعة وكفاءة أطرها

مما أهلها للاستثمار في عدد من المشاريع المهيكلة، كالخدمة الأساسية، وتكوين المهندسين وتنشيط منظومة الاتصالات.

كما عملت الوكالة على تكثيف مشاركتها على الصعيد الدولي، لتمثيل المغرب في العديد من المحافل والملتقيات الدولية، ونخص بالذكر منها الاتحاد الدولي للاتصالات. كما استقبلت الوكالة في، نفس السياق، عددا من الوفود للاطلاع على تجربة المغرب الغنية في مجال تقنين الاتصالات، إضافة إلى مشاركة أطرها في تنشيط العديد من المنتديات لدى هيئات التقنين الدولية على المستويات العربية والإفريقية والمتوسطية بهدف التعريف بتجربة المغرب في مجال المواصلات.

عزالدين المنتصر بالله

تقديم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

اختصاصات الوكالة 08

حكامة شفافة وناجعة 10

موارد بشرية من مستوى عال 11

تقديم الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

منذ إحداثها سنة 1998، كمؤسسة عمومية لدى الوزير الأول، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، تسعى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات إلى تحقيق شروط النهوض بقطاع المواصلات ببلادنا. ولهذه الغاية خصها المشرع بمجموع الوسائل القانونية والتقنية والمالية للاضطلاع بمهمة التقنين.

وبصفتها مكونا رئيسيا في صميم منظومة قطاع المواصلات، فإن مهامها تقتضي السهر على قيام منافسة نزيهة و مشروعة بين الفاعلين بالقطاع تحقيقا للمصلحة العامة. وكذا وضع أسس تقنين شفاف وناجع كفيل بتوفير البيئة المناسبة لنمو منسجم للقطاع.

1. اختصاصات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

لتمكينها من القيام بدورها على أحسن وجه، خول المشرع للوكالة صلاحيات واسعة تشمل الجوانب المتعلقة بالتقنين القانوني والاقتصادي والتقني لقطاع المواصلات.

فبالنسبة للجانب القانوني، تتولى الوكالة إعداد الاقتراحات الرامية إلى تنظيم الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع والمساهمة في تحضير مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية، وكذا الإشراف على وضع المساطر المتعلقة بمنح التراخيص لإقامة واستغلال شبكات الهاتف العمومي في إطار طلبات العروض.

وتتولى كذلك صلاحية منح الأذون وتلقي التصاريح لممارسة الأنشطة المرتبطة بقطاع المواصلات.

كما خول القانون لهذه المؤسسة القيام لفائدة الدولة بتتبع تطور قطاع تكنولوجيا الإعلام بالمغرب، ومهمة تدبير أسماء مجال الإنترنيت(ma.) واعتماد ومراقبة مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية.

أما بالنسبة لمهام التقنين الاقتصادية، فتتولى الوكالة الموافقة على العروض التقنية والتعريفية المتعلقة بالربط البيني للشبكات العامة للمواصلات واحترام قواعد المنافسة الشريفة وحل النزاعات الناشئة بين المتعهدين.

وفي المجال التقني، تحدد الوكالة المواصفات التقنية والإدارية للموافقة على المعدات الطرفية والتجهيزات الراديوكهربائية الممكن ربطها بالشبكة العامة للمواصلات. وتقوم، لحساب الدولة، بتدبير ومراقبة استخدام الطيف.

2. حكامة شفافة وناجعة

نظرا لأهمية ودقة المهام الموكولة لها قانونا، خص المشرع الوكالة بأجهزة تدبيرية تتسم بالصرامة والشفافية. ويتعلق الأمر بكل من:

المجلس الإداري، هو أعلى هيئة في الوكالة، يترأسه الوزير الأول، ويتكون من ممثلي الدولة، وخمس شخصيات من القطاعات العمومية والخاصة معينين بناء على كفاءتهم في ميدان تقنيات الإعلام والاتصال. ويتولى مدير الوكالة مهمة المقرر، ويتداول المجلس حول التوجهات العامة للوكالة، كما يضع برنامج أنشطتها ويحدد ميزانيتها السنوية، ويتابع تنفيذها.

لجنة التدبير، يتم تعيين أعضائها من طرف المجلس الإداري لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وتكمن مهمتها في مساعدة المجلس الإداري، والبت في القضايا التي يوكلها إليها المجلس الإداري، وخاصة تلك التي لها ارتباط بالنزاعات المتعلقة بالربط البيني.

المدير العام، يتولى الإدارة والإشراف على أربع مديريات وهي، مديرية المنافسة وتتبع المتعهدين، والمديرية التقنية، والكتابة العامة، والمعهد الوطني للبريد والمواصلات. بالإضافة إلى عدد من الوحدات مكلفة بمهام نوعية: التقنين، والاستشراف والتكنولوجيات الحديثة، وهندسة مشروع تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال بقطاع التعليم، والتواصل، والتدقيق الداخلي.

3. الموارد البشرية

بلغ عدد العاملين بالوكالة 327 مستخدما مع نهاية سنة 2009، موزعين بين المقر الرئيسي للوكالة (180) والمعهد الوطني للبريد والمواصلات (741). وبلغت نسبة التأطير 60%.

وتعد الموارد البشرية للوكالة الرأسمال الحقيقي لهذه المؤسسة والذي بفضله تمكنت من بلوغ أهدافها بالجدية والنجاعة المطلوبة وبروح المبادرة والتضحية.

ومن أجل التطوير المستمر لهذه الكفاءات وجعلها قادرة على استشراف التحولات التي يعرفها قطاع المواصلات ومسايرة مستجدات المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد، نظمت الوكالة سنة 2009 عددا من الورشات والدورات التكوينية استفاد منها غالبية العاملين.

تطور سوق المواصلات

سوق الهاتف الثابت 14

سوق الهاتف المتنقل 16

سوق الانترنيت 18

تطور سوق المواصلات

تميزت سنة 2009 على الخصوص، بمواصلة نمو حظيرة المشتركين في الهاتف الثابت (+17.5%). ويعزى هذا النمو أساسا لتطور خدمة الهاتف بتنقل محدود.

كما حافظت حظيرة الهاتف المنتقل على وتيرة نموها بنسبة تقدر ب (+11%).

أما حظيرة الإنترنيت فقد حققت طفرة حقيقية وذلك بتسجيل نسبة نمو قدرها 56.7 %. ويرجع الفضل في هذه النتيجة إلى ظهور خدمة الإنترنيت اللاسلكي من الجيل الثالث والذي أصبح يستحوذ، مع نهاية سنة 2009 على نسبة 59.6% من الحظيرة الإجمالية لمستعملي الانترنيت .

1. سوق الهاتف الثابت

سجلت حظيرة المشتركين في الهاتف الثابت سنة 2009، نموا بلغ 17.5%، وانتقلت بذلك نسبة النفاذ من 9.7% سنة 2008 لتصل إلى 11.3% عند نهاية سنة 2009.

وبلغت الحظيرة الإجمالية للمشتركين 3.5 مليون مشترك مع نهاية سنة 2009، مقابل 2.9 مليون مشترك نهاية سنة 2008، من بينهم 2.2 مليون مشترك في خدمة الهاتف بتنقل محدود.

و يوضح الرسم البياني التالي النمو القوي لحظيرة الهاتف الثابت و تحسن نسبة النفاذ.

النمو القوي لحظيرة الهاتف الثابت

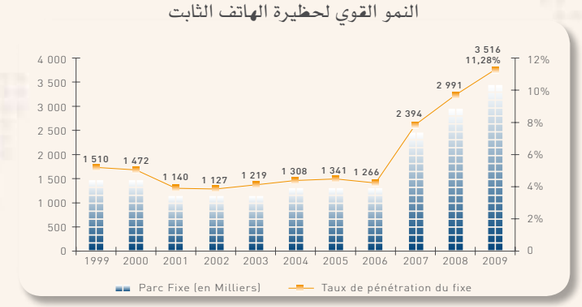

ويوضح الرسم البياني أدناه، نمو حظيرة الهاتف الثابت بتنقل محدود، حيث يلاحظ أن نسبة عدد المشتركين في هذه الخدمة أصبحت تمثل أكثر من ثلثي(2/3) حظيرة مشتركي الهاتف الثابت.

النمو الفصلي لسوق الهاتف الثابت

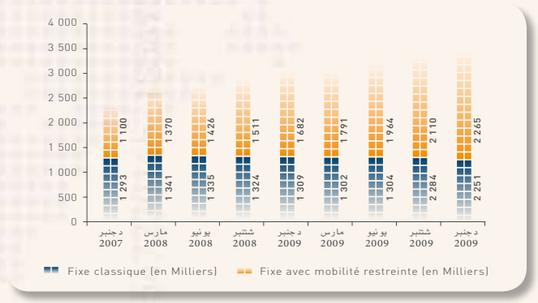

و كما هو موضح في الجدول التالي، فإن نسبة المشتركين الخواص تواصل صدارتها بنسبة تعادل حوالي 85% من إجمالي الحظيرة، تليها نسبة المشتركين المهنيين ب11% مقابل 4.5% للهاتف العمومي.

	2005	2006	2007	2008	2009
حصة المشتركين الخواص	65.9%	64.2%	80.4%	82.11%	84.49%
حصة المشتركين المهنيين	21.8%	23.4%	12.9%	12.54%	11.01%
حصة مخادع الهاتف العمومي	12.3%	12.4%	6.7%	5.35%	4.50%
مجموع عدد الخطوط الثابتة	1.341.156	1.266.119	2.393.767	2.991.158	3.516.281

بلغت نسبة المتعهد وانا كوربوريت من حصة سوق الهاتف الثابت عند نهاية سنة 2009 حوالي 64.6% ، تليه اتصالات المغرب بنسبة 35%.

2. سوق الهاتف المتنقل

واصلت حظيرة الهاتف المتنقل نموها خلال سنة 2009 حيث بلغ عدد المشتركين فيها مع نهاية هذه السنة 25.3 مليون مشترك، مقابل 22.8 مليون مشترك مع نهاية السنة التي قبلها. وقد انعكست هذه النتائج الايجابية على نسبة نفاذ الهاتف المتنقل على مستوى الساكنة، إذ ارتفعت ب 7 نقط، لتستقر في نسبة 81% مقابل 74% نهاية سنة 2008.

نمو حظيرة المشتركين ونسبة النفاذ في الهاتف المتنقل.

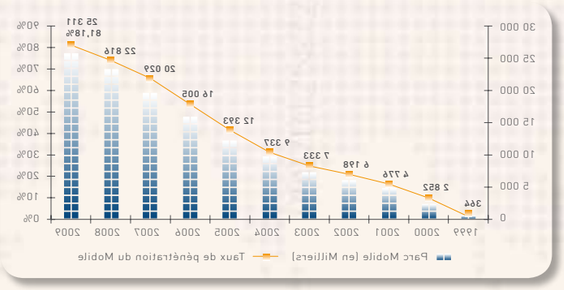

من خلال تحليل تطور حصص سوق المتعهدين يتضح أن المتعهد اتصالات المغرب تتوفر على القسط الأكبر من حصة سوق الهاتف المتنقل بنسبة 60.34% متبوعا بالمتعهد ميدي تيليكوم ب 37.27%، والمتعهد وانا كوربوريت بنسبة 2.39%.

Parts de marché Mobile des 3 opérateurs

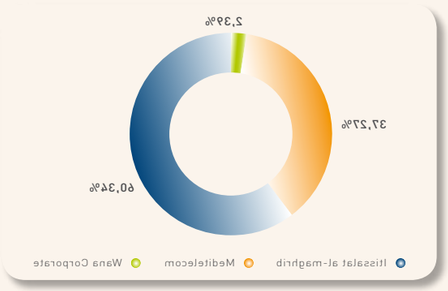

نلاحظ خلال هذه السنة تراجعا طفيفا في حصة سوق المتعهد اتصالات المغرب يقدر بنسبة 3.02%- مقارنة مع السنة التي قبلها لفائدة المتعهدين ميدي تيليكوم و وانا كوربريت التي سجلت حصتهما زيادة تقدر على التوالي ب 2.54% + و 0.48% +. ويضح الرسم البياني التالي التطور الفصلي لحظيرة الهاتف المتنقل للمتعهدين الثلاث.

التطور الفصلي لحظيرة الهاتف المتنقل للمتعهدين الثلاث

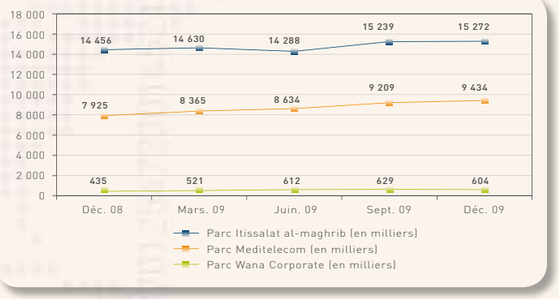

أما بالنسبة لتوزيع زبائن الهاتف المتنقل بحسب نوعية الاشتراك، فلم يسجل إلى غاية متم 2009 أي تغيير ملحوظ مقارنة مع سنة 2008،

فالاشتراك بواسطة بطاقات الأداء المسبق يظل يحتل الصدارة بحصة 96% مقابل 95.96% نهاية سنة 2008. أي بنمو قدره 11% سنة 2009 .فيما سجل الاشتراك بالأداء البعدي نموا قدره 9.65% . ويوضح الرسم البياني التالي التطور الفصلي لتوزيع المشتركين حسب أنواع الاشتراك (الدفع المسبق والدفع البعدي) سنة 2009.

التطور الفصلي لتوزيع المشتركين حسب أنواع الاشتراك
(الدفع المسبق والدفع البعدي) سنة 2009

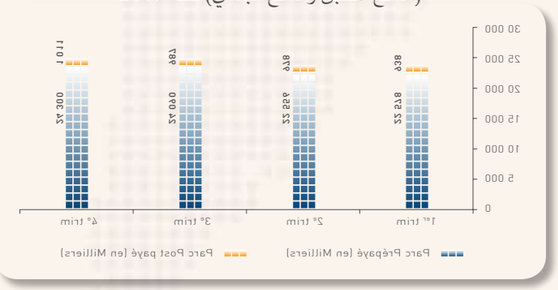

أما خدمة الرسائل الإلكترونية القصيرة SMS، المتبادلة خلال سنة 2009، فقد بلغ مجموعها 2 .85 مليار رسالة مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 10.35%، مقارنة مع سنة 2008.

مجموع الرسائل الإلكترونية القصيرة SMS الصادرة (بآلاف الوحدات)

	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	مجموع سنة 2009
	339 196	762 615	1 003 570	743 525	2 848 905

3. سوق الإنترنيت.

سجل العدد الإجمالي للمشتركين في حظيرة الإنترنيت نموا قويا سنة 2009 حيث بلغ 1.186.923 مشتركا أي بنسبة نمو تقدر ب 56.7%، مقابل 757.453 مع نهاية سنة 2008. وبلغت نسبة نفاذ الانترنيت عند الساكنة المغربية 3.81%، نهاية 2009 مقابل 2.46% نهاية 2008.

و يعكس الرسم البياني التالي النمو الإجمالي للولوج لحظيرة الانترنيت خلال سنة 2009.

النمو الإجمالي للولوج لحظيرة الانترنيت خلال سنة 2009

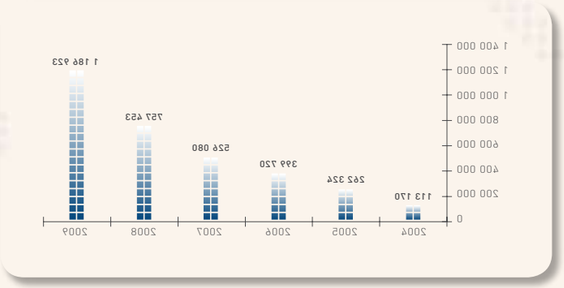

وقد كان للنمو الذي عرفته خدمة الانترنيت من الجيل الثالث أثر على التطور الإجمالي لحظيرة الانترنيت حيث أصبحت هذه الخدمة تمثل 59.58% من حصة سوق الانترنيت سنة 2009، مقابل 35.4% مع متم سنة 2008 .

في حين سجلت حظيرة المشتركين في الإنترنيت ذي الصبيب المنخفض تراجعا بنسبة 26.32% خلال سنة 2009، إذ انتقل عدد المشتركين بها من 5.454 مع نهاية سنة 2008 إلى 4.019 سنة 2009.

كما عرفت خدمة الانترنيت ذي الصبيب العالي بدورها تراجعا خلال سنة 2009، بنسبة تقدر ب 1.7%. وهكذا بلغ عدد المشتركين في حظيرة الإنترنيت ذي الصبيب العالي474.561 مشتركا نهاية سنة 2009 مقابل 482.791 مع نهاية سنة 2008.

وقد سجل الانترنيت من الجيل الثالث نموا قويا سنة 2009، تقدر نسبته ب163.73 %. إذ انتقل عدد المشتركين بحظيرته من 268.131 سنة 2008 إلى 707.137 مشتركا سنة 2009. ويوضح الرسم البياني التالي توزيع مشتركي الانترنيت حسب نوعية الولوج.

توزيع مشتركي الانترنيت حسب نوعية الولوج.

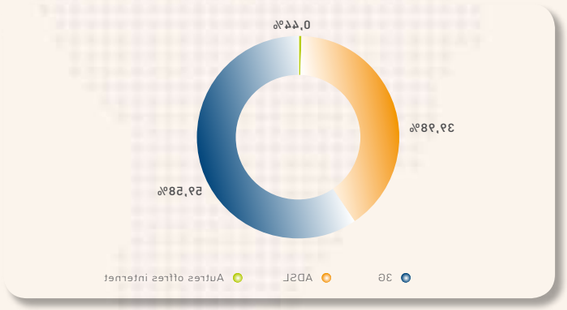

2009: سنة الأوراش الكبرى على مستوى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

المخطط الوطني الجديد للترقيم الهاتفي 22

منح الترخيص الجديد للهاتف المتنقل من الجيل الثاني 23

تجديد تراخيص الاتصالات عبر الأقمار الصناعية 24

إعداد مذكرة بالتوجهات العامة لقطاع المواصلات في أفق سنة 2013 24

2009: سنة الأوراش الكبرى على مستوى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

أشرفت الوكالة خلال سنة 2009 على العديد من المشاريع التي انعكست بصفة ايجابية على نمو قطاع المواصلات بالمملكة المغربية. ويأتي في صدارة هذه المشاريع المخطط الوطني الجديد للترقيم الهاتفي، ومنح الترخيص الجديد للهاتف المتنقل من الجيل الثاني للمتعهد وانا كوربريت، وتجديد عدد من تراخيص الاتصالات عبر الأقمار الصناعية وكذا إعداد مذكرة بالتوجهات العامة للقطاع في أفق سنة 2013.

1. المخطط الوطني الجديد للترقيم الهاتفي

أدى التوسع الكبير الذي عرفته شبكات الاتصالات وتنامي الطلبات على الخدمات الهاتفية إلى نقص في موارد الترقيم خصوصا تلك المتعلقة بخدمات شبكات الهاتف المتنقل. ولمعالجة هذه الوضعية ارتات الوكالة، بتشاور مع مختلف المتعهدين إنجاز مخطط وطني جديد للترقيم الهاتفي تتكون تركيبته من عشرة (10) أرقام عوض تسعة(9) ، وذلك ابتداء من يوم 7 مارس 2009. وقد مرت جميع أطوار هذه العملية في ظروف تقنية جد حسنة، مكنت من الانتقال إلى المخطط الجديد بكيفية سلسة.

ويرجع الفضل في نجاح هذه العملية إلى تضافر مجهودات أطر الوكالة وتنسيق المواقف والتشاور مع مختلف المتعهدين الوطنيين(اتصالات المغرب، ميدي تيليكوم، و ونا كوربريت) ، مما مكن من تحقيق انتقال موفق وسلس إلى المخطط الوطني الجديد للترقيم الهاتفي.

2. منح ترخيص ثالث للهاتف المتنقل من الجيل الثاني

أسفر الإعلان عن منافسة، الذي أعدته الوكالة على منح ترخيص ثالث للهاتف الخليوي من الجيل الثاني لشركة وآنا كوربريت.

وسيكون لولوج متعهد ثالث على مستوى الهاتف المتنقل من الجيل الثاني أثر إيجابي على تكثيف المنافسة والرفع من مستوى ولوج الساكنة للخدمات الهاتفية. ومن المنتظر كذلك أن يكون لهذا الترخيص وقع إيجابي على تخفيض الأسعار والرفع من مستوى جودة الخدمة.

ومن أهم البنود التي تضمنها دفتر تحملات المتعهد الجديد نشير إلى ما يلي:

- تحديد مدة صلاحية الترخيص في 15 سنة؛
- يتم الشروع في الاستغلال التجاري للترخيص خلال ثمانية(8) أشهر، على أبعد تقدير تبتدئ من تاريخ نشر المرسوم بالجريدة الرسمية؛
- لم يمنح أي حق امتياز في إطار هذا الترخيص؛
- تحديد المقابل المالي للترخيص سنويا في 1.5% من رقم المعاملات المنجز برسم أنشطة خدمات المواصلات موضوع الترخيص(دون احتساب الرسوم ودون احتساب مبيعات المطاريف). وسيتم استخلاص هذا المقابل طيلة فترة صلاحية الترخيص.

3. تجديد التراخيص وتعديل دفاتر تحملات متعهدي الشبكات العامة للمواصلات عبر الأقمار الصناعية من نوع GMPCS

تقدم المتعهدان European DATACOME S.A. (EDC) وSOREMAR SARL ، الحائزان منذ سنة 2003 على تراخيص لإقامة واستغلال شبكات عامة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية من نوع GMPCS لمدة خمس (5) سنوات، بطلب إلى الوكالة لتجديد هذه التراخيص تطبيقا لمقتضيات دفاتر تحملاتهم.

وقد أعطى المجلس الإداري للوكالة موافقته على تجديد مدة هذه التراخيص، كما وافق كذلك على إلغاء سقف الصبيب المحدد بالنسبة للخدمات المقدمة، وتحديد المقابل المالي السنوي الواجب أداؤه من طرف كل متعهد في 2% من رقم المعاملات (دون احتساب الرسوم).

وقد اشترط المجلس الإداري للوكالة، من أجل(تفعيل هذا القرار، ضرورة أداء الشركتين لما بذمتيهما من متأخرات برسم المساهمات المالية كما هي محددة في دفتر التحملات الخاص بكل متعهد.

وبعد تسوية المتعهدين المعنيين لوضعيتيهما وفق قرار المجلس الإداري المشار إليه، قامت الوكالة بإعداد مشاريع المراسيم المتضمنة للتعديلات المدخلة على دفاتر التحملات المتعهدين والتي تمت المصادقة عليها بتاريخ 26 نونبر 2009.

4. مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات في أفق سنة 2013

بعد مذكرة التوجهات العامة لفترة 2008-2004، أعدت الوكالة مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات في أفق سنة 2013. وقد ارتكزت هذه الوثيقة، التي تعد بمثابة خارطة طريق، على النمو المتواصل الذي حققه القطاع خلال السنوات الأخيرة وعلى ظهور فاعلين جدد وكذا تعميم الولوج للتكنولوجيات الحديثة لفائدة مجموع الساكنة.

كما تتوخى هذه المذكرة، تقليص الهوة الرقمية ومواصلة دعم الاستثمار بالقطاع، وضمان رؤية واضحة لمختلف الفاعلين سواء المتواجدون أو المحتملون.

لقد مكنت متانة الأسس المالية التي تحظى بها المملكة المغربية من مواجهة آثار الأزمة العالمية، إذ لم يسجل قطاع المواصلات سنة 2009 سوى تباطؤا طفيفا في مستوى نموه.

إلا أن تطور التكنولوجيات والتغيرات الحاصلة على صعيد نوعية الاستهلاك تؤشر على مستقبل واعد للقطاع. ومن المنتظر أن يكون لتطور الصبيب العالي جدا وتلاقي المحتويات (Convergence) على صعيد شاشات المطاريف الثابتة والمحمولة الأثر البالغ على دينامية القطاع.

ومن المنتظركذلك، أن تشهد التكنولوجيات الراديوية والألياف البصرية تطورا قويا خلال السنوات المقبلة، مما سينعكس إيجابا على الشبكات الثابتة.

ومسايرة للتوجهات الدولية، ينبغي للتكنولوجيات المتنقلة أن تتلاءم مع حاجيات المحتوى المتنقل. إذ بإمكان تكنولوجيا الجيل الرابع أن تحظى بالأهمية من طرف المتعهدين على المدى المتوسط من أجل الاستجابة لمتطلبات النمو السريع للانترنيت المتنقل وإلى ضعف نسبة نفاذ الانترنيت الثابت العالي الصبيب.

وأخيرا، فإن من شأن تطور الخدمات الالكترونية أن يشكل فرص نمو حقيقية بالنسبة للقطاع وبصفة خاصة من خلال إنجاز خدمات الحكومة الالكترونية وكذا خدمات البنوك الإلكترونية والتعلم عن بعد، موضوع برنامج تعميم تكنولوجيا الإعلام بقطاع التعليم مثل مشروع GENIE .

2009: سنة الأوراش الكبرى على مستوى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

وتتجسد أهم أهداف المذكرة في ما يلي:

- دعم مواصلة الاستثمار بالقطاع؛
- إتاحة وضع البنيات التحتية المتلائمة مع تطور الاستعمالات خصوصا بالنسبة للحاجيات المتزايدة من الصبيب؛
- تقوية فرص الولوج لخدمات المواصلات وتشجيع تخفيض أسعار المكالمات؛
- دعم نمو مختلف مكونات سوق الاتصالات من خلال استعمال رافعات التقنين وجعلها قادرة على النهوض بالمنافسة بين مختلف الفاعلين؛

وتقوم هذه التوجهات على تحقيق أهداف دقيقة ومرقمة بالنسبة لقطاع المواصلات في أفق سنة 2013 والمتمثلة في:

- حظيرة هاتف ثابت ومتنقل تضم 34 مليون مشترك،
- حظيرة الانترنيت تضم مليوني (2) مشترك،
- رقم معاملات إجمالي في حدود 40 مليار درهم.

ولبلوغ هذه الأهداف الطموحة، ترتكز التوجهات العامة على أربعة محاور أساسية وهي:

- وضع إجراءات التقنين؛
- المصادقة على جدول زمني واضح لمسلسل التحرير؛
- وضع مخطط عمل وطني للنهوض بالانترنيت ذي الصبيب العالي جدا؛
- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي.

إجراءات التقنين

سيمكن دعم وتوضيح القواعد التقنية والتعريفية لاقتسام البنيات التحتية من انتشارسريع للشبكات وتفادي ازدواجية التجهيز مع إلزام المتعهدين المعنيين بنشر العروض المتعلقة باقتسام البنية التحتية و التعهدات المتعلقة بالنتائج وغرامات التأخير في الإنجاز.

كما سيتم وضع الإجراءات الكفيلة بتشجيع عملية تقسيم الحلقة المحلية من خلال إعادة النظر في مستوى الأسعار المطبقة والقواعد المنظمة.أما بالنسبة لقابلية حمل الأرقام، فإن النهوض بهذه الرافعة يعد هدفا رئيسيا لإذكاء المنافسة. ولتحقيقه سيتم تبسيط المساطر العملية لقابلية حمل الأرقام عبر مراجعة الشروط الحالية (الآجال، مدة الانقطاع...). كما سيتم تعريف وتحديد التزامات المتعهدين المتعلقة بالنتائج بكيفية دقيقة وقابلة للقياس ومقرونة بالجزاءات في حالة عدم احترامها. إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات ممركزة خاصة بقابلية حمل الأرقام.

وفي مجال الربط البيني للشبكات الثابتة والمتنقلة، فإن التعريفات المطبقة ستعرف ابتداء من سنة 2010 تخفيضات مهمة لمسايرة المستويات التعريفية المطبقة على الصعيد الدولي. وذلك من خلال تطبيق ، بصفة مؤقتة، مبدأ اللاتماثل (asymétrie) التعريفي لخدمة إنهاء المكالمات بالنسبة للمتعهدين الشموليين الثلاثة، والذي يأخذ بعين الاعتبار جانب التكلفة التي يتحملها كل متعهد، والحصة التي يمتلكها في سوق الاتصالات. وسيلغى هذا المبدأ في أفق سنة 2013، على أن يتم تقييم مدى تأثير هذا الإجراء، ابتداء من سنة 2011، واحتمال إدخال تعديلات عليه عند الاقتضاء.
وستمكن التخفيضات المهمة على مستوى تكاليف الربط البيني، إذا ما اقترنت بدينامية تنافسية حقيقية، من تشجيع تخفيض تعريفات خدمات الاتصالات بالتقسيط.

و لهذه الغاية، سيتم نشر الخطوط الرئيسية التي تؤطر الموافقة على هذه التعريفات و لتوضيح الرؤيا و للمزيد من الشفافية بالنسبة للمستهلكين، سيتم مراجعة القواعد المعمول بها حاليا و التي تحكم العروض الامتيازية لخدمات المواصلات.

وأخيرا، ومن أجل الرفع من حدة المنافسة على مستوى بعض مكونات سوق الاتصالات، ستنجز دراسة لوضع نموذج يتعلق بالبيع بالجملة لتسويق الرواج الهاتفي، على أن يتم توضيح وضعية هؤلاء الباعة فور الانتهاء من هذه الدراسة.

2009: سنة الأوراش الكبرى على مستوى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

إجراءات التحرير

سيرتكز تحرير القطاع على الاستثمار في البنيات التحتية التي تهم الانترنيت ذي الصبيب العالي جدا وإدخال التكنولوجيات المتنقلة الجديدة. ومن المتوقع ألا يشهد سوق الاتصالات ولوج متعهدين جدد في مجال خدمة الهاتف الثابت أو خدمات الجيل الجديد إلا ابتداء من سنة 2011. وستحدد دراسة في الموضوع شروط منح هذه التراخيص. كما أن النهوض بالانترنيت ذي الصبيب العالي جدا، قد يستدعي منح تراخيص جديدة لمتعهدي البنيات التحتية.

ومن جهة أخرى، ومن أجل النهوض بالانترنيت ذو الصبيب العالي جدا، سيتم مع نهاية سنة 2011 منح ترددات للمتعهدين الراغبين في إدخال تكنولوجيا الجيل الرابع.
وأخيرا فإن وضعية متعهدي «VSAT» التي تعرف تطورا محدودا على مستوى السوق ستستفيد من رافعات إضافية تتيح لهم تطوير نشاطهم.

النهوض بالإنترنت ذي الصبيب العالي جدا

إن المملكة المغربية التي تبنت اختيار قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال كرافعة من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، ستتوفر على مخطط عمل وطني يتعلق بالولوج إلى الصبيب الجد العالي.

ولهذه الغاية، سيتم وضع نظام محدد لفائدة مسيري ومتعهدي البنيات التحتية كما ستسهر الحكومة على تحديد مصادر التمويل (العمومية والخاصة...) لإقامة البنيات التحتية للصبيب العالي جدا وعلى تيسير ولوج المتعهدين إلى المواقع العمومية، من أجل الاستجابة للمتطلبات المتعلقة بتكثيف تغطية شبكاتهم وتحسين جودة الخدمات.

الخدمة الأساسية

إلى غاية 2013، سيواصل تنفيذ مشاريع تعميم خدمات المواصلات لفائدة مجموع السكان، المدرجة في إطار برنامج «PACTE». وسيتم، ابتداء من سنة 2011، إعداد الخطوط التوجيهية المحددة للتوجهات العامة للخدمة الأساسية للفترة الممتدة ما بين 2012 و 2016.

مراجعة الإطار القانوني

إن مصاحبة مجموع التدابير الواردة في مذكرة التوجهات العامة ، يتطلب مراجعة للإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع المواصلات بالمغرب وكذا الأنظمة التي تؤطر مجالات أخرى كالتعمير وإعداد التراب الوطني واحتلال الملك العام. وستهم هذه المراجعة:

- توضيح ودعم الاختصاصات المناطة بالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وتمكينها من الوسائل القانونية الكفيلة بمواكبة نمو فعلي ومتواصل لسوق الاتصالات؛
- وضع نظام تدرجي للعقوبات، خصوصا المالية، يوكل تطبيقه إلى الوكالة في حالة إخلال المتعهدين بالتزاماتهم أو عدم احترامهم للمقتضيات الجاري بها العمل؛
- مراجعة النصوص المنظمة لاستغلال الشبكات وخدمات المواصلات لتتلائم مع المقترحات المصادق عليها والمتعلقة بالصبيب العالي جدا؛
- توضيح الالتزامات المتعلقة باقتسام البنيات التحتية وشروط تنفيذها؛
- توضيح بعض حقوق وواجبات المتعهدين؛
- تطوير الثقة الرقمية.

تقنين قطاع المواصلات

الربط البيني وتقسيم الحلقة المحلية 32
البت في النزاعات 33
تقنين وتتبع المنافسة 35
تدقيق حسابات المتعهدين 36
حمل الأرقام 37
تدبير أسماء مجال الإنترنيت « .ma » 39
المصادقة الالكترونية والتشفير 41
الثقة الرقمية 43
تدبير طيف الترددات 45
المراقبة التقنية 48
تصاريح الخدمات ذات القيمة المضافة 51
رخص المحطات الراديوية والموافقة على التجهيزات 52

تقنين قطاع المواصلات

يشكل تقنين و ضبط قطاع المواصلات أساس المهام المخولة إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، حيث قامت هذه الأخيرة بمجموعة من الأعمال في هذا المجال خلال سنة 2009.

1. الربط البيني:

نصت مذكرة التوجهات العامة على تخفيضات مهمة بالنسبة لتعريفات خدمة إنهاء المكالمات من خلال القيام بتأطير متعدد السنوات (2013-2010) لتعريفات الربط البيني (التعريفة القصوى) للشبكات الثابتة والمتنقلة للمتعهدين الثلاثة: اتصالات المغرب و ميدي تيليكوم و وانا كوربريت .

ويأتي هذا التأطير في سياق الإعداد لمذكرة التوجهات العامة للنهوض بقطاع المواصلات في أفق سنة 2013. وتهم تعريفات الانتهاء التالية:

← تعريفات الربط البيني بين الشبكات المتنقلة للمتعهدين الوطنيين الثلاثة بعد نهاية التأطير المتعدد السنوات لفترة 2009-2007 .

← تعريفات الربط البيني بين الشبكات الثابتة للمتعهدين الوطنيين الثلاثة بعد نهاية التأطير المتعدد السنوات لفترة 2010-2008، والذي يهم الشبكة الثابتة للمتعهد اتصالات المغرب.

وتهم تعريفات الانتهاء للرواج الثابت، الشبكات التالية:

← الشبكة الثابتة لاتصالات المغرب،

← الشبكة الثابتة لميدي تيليكوم،

← الشبكة الثابتة بدون تنقل محدود لوانا كوربريت،

← الشبكة الثابتة بتنقل محدود لوانا كوربريت،

ومن أجل إعداد هذه التعريفات قامت الوكالة بعدد من الاجراءات و منها:

← استشارة خبراء دوليين،

← استشارة المتعهدين،

إعداد دراسة مقارنة دولية من أجل:

• تحديد مستويات تعريفات الربط البيني للهاتف المتنقل والثابت بالمغرب مقارنة مع دول أخرى،

• دراسة لأفضل الممارسات الدولية في مجال تقنين تعريفات خدمة إنهاء المكالمات المتنقلة والثابتة.

← معرفة وضعية السوق والمنافسة بالنسبة للهاتف الثابت والمتنقل،

← اختيار منهجية حساب التكلفة ووضع نموذج للتكلفة مرتبط بمتعهد مرجعي للهاتف المتنقل.

← صياغة خلاصات معللة سواء على مستوى التخفيضات المرغوب فيها أو على مستوى التماثل التعريفي.

وقد تم تبليغ خلاصات الوكالة واقتراحاتها للمتعهدين لإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم في الموضوع.

2. البت في النزاعات:

في إطار ممارستها لاختصاصاتها، عالجت الوكالة سنة 2009 عددا من النزاعات التي تهم المتدخلين في القطاع، ويتعلق الأمر ب:

• النزاع القائم بين اتصالات المغرب وميدي تيليكوم من جهة و وانا كربوريت من جهة أخرى حول تمرير الرواج الدولي لمشتركيهما عبر الربط البيني الوطني لوانا كربوريت.

توصلت الوكالة سنة 2008 بطلبين واردين من المتعهدين اتصالات المغرب وميدي تيليكوم لتسوية النزاع القائم بينهما من جهة وبين المتعهد وانا كربوريت حول تمرير الرواج الدولي لمشتركيهما عبر الربط البيني الوطني لوانا كربوريت.

وبعد نجاح مسطرة الصلح بين الأطراف المعنية، تميزت سنة 2009 بالشروع في المرحلة الثانية من تسوية النزاع، والتي من خلالها عينت الوكالة مكتبين للخبرة للإشراف على عمليات التدقيق للتأكد من مدى احترام المتعهد وانا كربوريت لالتزاماته، وتبين من خلال نتائج التدقيق أن البنود المنصوص عليها

• النزاع القائم حول الوضعية التنافسية بمنطقة القطب التكنولوجي بالدار البيضاء

بتاريخ 27 أبريل 2009 توصلت الوكالة بطلب من اتصالات المغرب للبت في النزاع القائم بينها من جهة وبين وانا كربوريت وشركة «MITC»، الشركة المكلفة بتدبير القطب التكنولوجي بالدار البيضاء، من جهة أخرى، و تطالب اتصالات المغرب بضمان حقها في الولوج إلى منطقة القطب التكنولوجي رغم اختيار شركة «MITC»، بناء على طلب عروض، لوانا كربوريت كمسير وحيد لمجال الاتصالات داخل المنطقة المذكورة.

ونظرا لعدم جدوى مساعي المصالحة التي قامت بها الوكالة في موضوع النزاع، تمت إحالة الملف على لجنة تدبير الوكالة من أجل البت فيه. إلا أن اتصالات المغرب سحبت طلبها قبيل إحالته على لجنة التدبير.

• شكاية وانا كربوريت حول العروض والجداول التعريفية للمكالمات الموجهة نحو الهاتف المتنقل للمقاولات.

توصلت الوكالة بتاريخ 25 يونيو 2009 من المتعهد وانا كربوريت، بشكاية حول الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والتركيز الاقتصادي الصادرة من بعض المنافسين، والمتعلقة بالعروض والجداول التعريفية للهاتف المتنقل الموجهة للمقاولات. وتوجد هذه الشكاية في طور الدراسة.

3. تقنين وتتبع المنافسة:

يعد مجال تقنين وتتبع المنافسة في قطاع المواصلات من بين أهم الاختصاصات المناطة بالوكالة، وفي هذا الإطار أشرفت هذه المؤسسة على إعداد دراسة تناولت تحليل الأسواق الخاصة، والتي أسفرت على مراجعة قائمة هذه الأسواق لسنوات 2009-2010-2011. كما قامت بتحليل اتفاقيات توريد خدمات الاتصالات المبرمة بين القطاعات العمومية واتصالات المغرب للتأكد من مدى مطابقة بنود هذه الاتفاقيات للمقتضيات الجاري بها العمل. كما بتت الوكالة في العديد من شكايات وتظلمات المستهلكين.

▌تحديد قائمة المتعهدين المؤثرين في الأسواق الخاصة

قامت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بتحليل للأسواق الخاصة وتعيين المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا بها كالتالي:

← اتصالات المغرب بالنسبة لسوق المكالمات المنتهية بالشبكة الثابتة؛

← اتصالات المغرب وميدي تيليكوم بالنسبة لسوق المكالمات المنتهية بالشبكة المتنقلة (خدمة الصوت، وخدمة الرسائل القصيرة)؛

← اتصالات المغرب بالنسبة لسوق الوصلات المؤجرة.

وتطبيقا للقوانين الجاري بها العمل، يجب على هؤلاء المتعهدين تقديم عرض تقني وتعريفي للربط البيني، ومسك محاسبة منفصلة واحترام مبادئ البيع بالتقسيط لسوق انتهاء المكالمات.

▌تحليل اتفاقيات توريد خدمات الاتصالات المبرمة بين القطاعات العمومية واتصالات المغرب.
طلبت الوكالة من اتصالات المغرب تسليمها مجموع الاتفاقيات المتعلقة بتوريد خدمات الاتصالات المبرمة بينها وبين القطاعات العمومية للتأكد من مدى مطابقة بنود هذه الاتفاقيات للمقتضيات الجاري بها العمل وبالتالي احترامها لمبادئ المنافسة الحرة والشريفة. وسيتم الانتهاء من هذا التحليل خلال سنة 2010.

▌معالجة شكايات المستهلكين:
تتوصل الوكالة بعدد من شكايات وتظلمات المستهلكين والتي يتم معالجتها في إبانها بكل اهتمام، ويتم إخبار أصحابها بنتائجها.

ويشكل هذا المجال وسيلة للاطلاع على وضعية السوق وعلى الجوانب التي يجب أن تحظى بالأولوية على مستوى القطاع.

وفي هذا الصدد، عالجت الوكالة أكثر من 40 شكاية خلال سنة 2009 تهم الفوترة ومدى مطابقة مستوى الصبيب الفعلي للصبيب المبين في الفواتير، وأخرى تتعلق بالعلاقات التعاقدية والمنافسة غير المشروعة.

4. تدقيق حسابات المتعهدين:

تتولى الوكالة في إطار ممارستها لاختصاصاتها، إجراء عمليات تدقيق حسابات المتعهدين.

▌التدقيق القانوني للتكلفة والنتائج
يمكّن التدقيق القانوني من إعطاء رأي مفصل ومعلل حول مدى دقة التكاليف وانسجامها مع المبادئ المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل. هذا، وقد أنجزت الوكالة سنة 2009 عمليات تدقيق حسابات كل المتعهدين، للتأكد من مدى صحة البيانات الواردة في القوائم التركيبية برسم المحاسبات التحليلية لهؤلاء، ومدى مطابقتها لسعر التكلفة والنتائج على مستوى كل شبكة أو خدمة.

▌التدقيق العملي
أنجزت الوكالة خلال الفصل الأول من سنة 2009 تدقيقا عمليا لشبكة المتعهد وانا كوربوريت، والذي هم جانب المداخيل والجانب التقني.

5. قابلية حمل الأرقام

تتيح خدمة حمل الأرقام لكل مشترك إمكانية تغيير المتعهد مع الاحتفاظ بنفس رقم ندائه، مما يساعد على إنعاش المنافسة والنهوض بسوق المواصلات.

فخلال اجتماع مجلسها الإداري في دورته الأخيرة، تقدمت الوكالة بعرض حول عملية حمل الأرقام بالمغرب والصعوبات التي تعترض إنجازها في وقتها المحدد. وفي هذا السياق، اقترحت الوكالة جملة من الاقتراحات تهم تدابير تحسين الاجراءات وتحديد العمليات التي من شأنها إعطاء انطلاقة جديدة لهذا المشروع. وقد صادق المجلس على الاقتراحات المقدمة وكلف المدير العام للوكالة بإحداث قاعدة المعطيات الممركزة المتعلقة بحمل الأرقام.

وبعد الاستشارات التي قامت بها الوكالة على الصعيد الوطني، تبين أن بعض المتعهدين لا يرغبون في أن تكون قاعدة المعطيات الممركزة المتعلقة بحمل الأرقام مسيرة من طرف متعهد منافس.

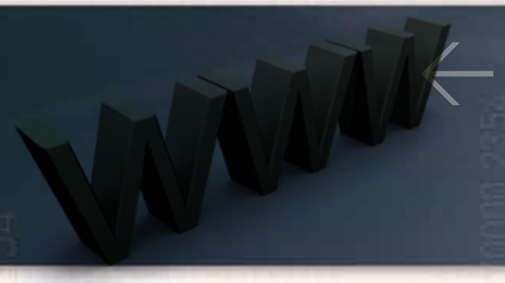

العمليات المتعلقة بحمل الأرقام التي قامت بها الوكالة

تنفيذا لقرارات مجلسها الإداري، أعدت الوكالة مشروع الإطار المرجعي المتعلق بتنظيم استشارة لاختيار وحدة مكلفة بوضع وتدبير قاعدة المعطيات الممركزة المتعلقة بحمل الأرقام.

وفي هذا الإطار تمت دعوة متعهدي الشبكات العامة للاتصالات لإبداء رأيهم حول مشروع الإطار المرجعي.كما تم تكوين لجنة على صعيد الوكالة عهد إليها بمتابعة إنجاز عملية حمل الأرقام. وستتولى هذه اللجنة إعداد الإطار المرجعي للاستشارة والإشراف على عملية اختيار الوحدة المكلفة بوضع وتدبير قاعدة المعطيات الممركزة المتعلقة بحمل الأرقام.

وتتمثل أهم الصعوبات التي تعترض تنفيذ عملية حمل الأرقام فيما يلي:

← اختلاف وجهة نظر المتعهدين حول ضرورة واولوية وضع قاعدة المعطيات الممركزة المتعلقة بحمل الأرقام.

← خاصية حظيرة الهاتف المتنقل بالمغرب التي يطغى عليها الاشتراك بالأداء المسبق.

← الكلفة المرتفعة لوضع قاعدة المعطيات الممركزة المتعلقة بحمل الأرقام، خصوصا بالنسبة للمتعهد التاريخي الذي يتعين عليه تحيين نظامه المعلوماتي.

ولمواجهة هذه الصعوبات عرضت الوكالة على أنظار المجلس الإداري تصورين من أجل مواصلة عملية حمل الأرقام وهما:

← التصور الأول:

الإعلان حالا، وبغض النظر عن المعطيات الراهنة، عن استشارة لاختيار الوحدة المكلفة بتدبير قاعدة المعطيات الممركزة المتعلقة بحمل الأرقام حتى تكون هذه الوحدة جاهزة للتشغيل مع نهاية سنة 2010.

← التصور الثاني:

محاولة حل الصعوبات الراهنة على المدى القصير قبل الإعلان عن استشارة لاختيار الوحدة المكلفة بتدبير قاعدة المعطيات الممركزة المتعلقة بحمل الأرقام على أن تكون هذه الوحدة جاهزة للتشغيل خلال سنة 2011.

6. تدبير أسماء مجال الإنترنيت «ma.»

أوكل المشرع المغربي إلى الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مهمة تدبير وتقنين مجال الإنترنيت بالمملكة المغربية تحت اسم " نقطة ma "

ومن أجل هيكلة تسويق أسماء مجال الإنترنيت «ma.» أصبح مقدمو الخدمات المرتبطة بهذه الأسماء، ابتداء من سنة 2008، خاضعين لنظام تصاريح تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة. وفي سنة 2009، تم التصريح والترخيص ل13 مقدم خدمة تسويق أسماء مجال الإنترنيت «ma.».

ومن جهة أخرى، تسهر الوكالة على تتبع أنشطة مقدمي هذه الخدمة للتأكد من مدى احترامهم للمقتضيات المحددة في ميثاق التسمية «ma.».

علاوة على ذلك، وبصفتها متصرفا لمجال الإنترنيت «ma.»، تبت الوكالة باستمرار في الشكايات المعروضة عليها سواء من لدن أصحاب أسماء المجال أو من مقدمي الخدمات المرتبطة بهذه الأسماء.

المصادقة القبلية على تسجيل أسماء المجالات «ma.»

وضعت الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مسطرة تهم المصادقة المسبقة على تسجيل أسماء المجلات «ma.». ، وفي هذا الإطار، بتت الوكالة في 760 طلب تسجيل.

وقد مكنت هذه المسطرة من السهر على تطبيق البنود الواردة في ميثاق التسمية واحترامها، والحد من التسجيلات المفرطة. ولهذه الغاية، وضعت الوكالة قاعدة مرجعية للمعطيات تمكن من التصفية التلقائية للأسماء المرفوضة والمحتجزة قبل القيام بعملية التسجيل.

متابعة التدبير التقني لسجل مجال «ma.».

في إطار متابعتها للتدبير التقني لمجال الانترنيت الوطني، تتوصل الوكالة بكيفية مستمرة بخريطة بأسماء مجالات الإنترنت «ma.».

ومن أجل تحسين التدبير الحالي وجعله أكثر ملائمة مع المواصفات الدولية، تعتزم الوكالة الإعلان عن منافسة من أجل منح غالبية المهام المرتبطة بالتدبير التقني لأسماء مجال الإنترنيت «ma.» إلى متعهد خارجي. و لهذا الغرض، تعد الوكالة حاليا مشروع دفتر تحملات يحدد الشروط والمعايير التي يجب توفرها في المسير التقني لمجال الأنترنيت «ma.».

مراقبة تطبيق بنود ميثاق التسمية «ma.»

في إطار مراقبتها لمدى احترام أسماء المجال المسجلة لبنود ميثاق التسمية «ma.» الجاري بها العمل، قامت الوكالة بما يلي:

← تحرير جميع الأسماء المكونة من حرف واحد (جميع الحروف الهجائية باللاتينية مثل a.ma و b.ma و ...، وجميع الأرقام، مثل 0.ma و1.ma و 9.ma) وستحتفظ الوكالة، من الآن فصاعدا، بهذه الأسماء إلى غاية إعداد دراسة في موضوع تسجيلها.

← تحرير قائمة بالأسماء التي لها علاقة بأسماء المواضيع المحجوزة والتي سبق استعمالها من طرف أشخاص لا حق لهم فيها.

من جهة أخرى، وضعت الوكالة آلية تمكنها من معرفة، في الحين، كل تفعيل في المجال «ma.». ويتضمن موقع الوكالة قائمة محينة بأسماء المجال المحتفظ بها.

المساطر البديلة لحل النزاعات المتعلقة بأسماء المجال «ma.»

تبنت الوكالة نظاما غير قضائي، وضعته المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية يتعلق بتسوية النزاعات في مجال الانترنيت وحماية العلامات المسجلة وتسويق المواد المحمية.

متابعة التطور التقني المرتبط بأسماء مجال الإنترنيت «ma.»

تشرف الوكالة باستمرار على تحيين جذاذات اليقظة التقنية لتتبع تطور عدد من المواضيع، خاصة تلك المرتبطة بأمن و نقاط ضعف أنظمة أسماء المجالات و يعرف نظام اسم المجال (DNS : Domain name system) على أنه الخدمة التي تتيح الربط بين عنوان بروتوكول الأنترنيت (IP) و اسم مجال. و ذلك لكونهذا النظام يلعب دورا حيويا في شبكة الأنترنيت.

و في شهر يوليوز من سنة 2009، استهدف نظام اسم المجال جراء ثغرة أمنية اكتشفت في برمجية BIND. و قد حشدت الوكالة كل مجهوداتها لإخطار و تحسيس المستعملين الوطنيين للانترنيت، و لا سيما مدبري نظام أسماء المجالات المستهدفة.. .

وفي إطار تمتين العلاقات والتعاون مع الجهات الدولية المعنية بمجال الانترنيت، تشارك الوكالة في:

← اجتماعات وأشغال الهيئة الدولية المشرفة على أسماء مجلات الإنترنيت (ICANN) ؛

← فريق العمل لهندسة الأنترنيت (IETF) ؛

← اللجنة المكلفة بتعريب أسماء مجال الأنترنيت.

7. المصادقة الإلكترونية والتشفير.

تعد الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات السلطة الوطنية المكلفة بإعتماد ومراقبة المصادقة الإلكترونية، التي توكل لها المهام التالية:

← تقترح على الحكومة القوانين المطبقة على التشفير ومراقبته ومعايير اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية؛

← السهر على تفعيل و تطبيق هذه المعايير؛

← القيام، لحساب الدولة، باعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية ومراقبة أنشطتهم.

وفي نفس السياق، شاركت الوكالة، مع السلطات الحكومية المختصة، في إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية. ومن بينها المرسوم رقم 2.08.518 الصادر بتاريخ 21 مايو 2009 و التي تسند بمقتضاه الى الوكالة ما يلي:

1. تقديم اقتراح للسلطة الحكومية المكلفة بالتكنولوجيات الحديثة حول شكل التصريح المسبق من أجل الاستيراد والتصدير وتوريد واستغلال أو استعمال وسائل وخدمات التشفير الخاضعة للتصريح، ومحتوى الملف المرفق به.

2. تقديم اقتراح للسلطة المذكورة حول شكل ومحتوى الترخيص المسبق من أجل الاستيراد والتصدير وتوريد واستغلال أو استعمال وسائل وخدمات التشفير الخاضعة للترخيص ، ومحتوى الملف المرفق به.

3. إعداد نموذج لدفتر التحملات الواجب إيداعه لدى السلطة الحكومية المكلفة بالتكنولوجيات الحديثة من طرف الاشخاص الذين لا يتوفرون على اعتماد مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية الراغبين في تقديم خدمات التشفير الخاضعة للترخيص قصد اعتمادهم لهذه الغاية.

4. إعداد نموذج لدفتر التحملات الواجب إيداعه لدى الوكالة من طرف الأشخاص المتوفرين على الشروط المنصوص عليها في المادة 21 من القانون رقم 53-05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الراغبين في اعتمادهم كمقدمي خدمات المصادقة الالكترونية.

وفي نفس السياق، أعدت الوكالة أربعة (4) مشاريع قرارات وزارية، توجد في طور المصادقة، وتتعلق بإنجاز المهام المذكورة أعلاه.

و من جهة أخرى، أعدت الوكالة مشروع قرار يهدف توضيح المساطر المتعلقة بمراقبة مقدمي خدمات المصادقة الالكترونية. فتطبيقا للمواد 6 و9 و15 من القانون رقم 53-05 المشار إليه أعلاه، يحدد مشروع القرار المواصفات التقنية الواجب احترامها للحصول على شهادة المطابقة لآلية إنشاء التوقيع الإلكتروني.

8. الثقة الرقمية

أضحى المجال الرقمي حاضرا على مستوى جميع القطاعات والذي، من خلال تطور الانترنيت، أصبح فضاء للحرية والمعرفة والثروة.

و يعد إقرار الثقة الرقمية أحد رهانات النهوض بالتجارة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية وجميع عمليات التبادل الإلكتروني. ذلك أن الاستعمال المتزايد للتكنولوجيات الحديثة يحمل العديد من الأخطار والتهديدات بالنسبة للدولة والمقاولات والخواص على حد سواء. وهكذا اعتبرت الوكالة إشكالية الثقة الرقمية ورشا في مقدمة انشغالاتها.

و يقوم مجال الثقة الرقمية على حسن تفهم وإدراك الإشكاليات الناتجة عن استعمال الشبكات الرقمية لتكنولوجيا الإعلام في مختلف مناحي الحياة وعن استيعاب الأخطار المحدقة.

ومن خلال دراسة أعدتها الوكالة، تبين أن عامل انعدام الثقة لدى الأشخاص يشكل العرقلة الأولى في طريق النهوض بالتجارة الالكترونية والمعاملات الإلكترونية مع الإدارة.

كما أن التخوف السائد لدى الآباء إزاء أطفالهم الذين يتصفحون مواقع إلكترونية غير مشروعة أو خطيرة أو غير ملائمة قد يعوق انتشار الانترنيت وسط الأسر.

ومن أجل استفادة الأشخاص و المقاولات من الإمكانات الهائلة التي توفرها التكنولوجيات الحديثة، ، تعمل الوكالة على تطوير الأسس القانونية والتنظيمية والتقنية للنهوض بالثقة الرقمية.

الإجراءات المتخذة من طرف الوكالة في مجال الثقة الرقمية

مكن مشروع "الثقة الرقمية"، الذي اقترحته الوكالة سنة 2005، من الإحاطة بإشكالية هذا الموضوع ورهاناته بالنسبة للمغرب. وفي هذا السياق، تقوم الوكالة بمهمة عامة تتمثل في التتبع الموضوعي لمسألة الثقة الرقمية عبر ثلاثة محاور:

← تأمين شبكات وأنظمة المعلومات والتبادل الالكتروني؛
← حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية؛
← محاربة الجريمة السيبرانية.

وموازاة مع هذه المهمة ذات الطابع العام، تقوم الوكالة كذلك بمهام خاصة في إطار ما يعرض عليها من طرف الفاعلين. وفي هذا الإطار، قامت الوكالة، خلال سنة 2009، بما يلي:

- إصدار ما يربو عن 14 نصا تشريعيا وتنظيميا يعزز مجال حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية،

- تخليد اليوم العالمي للمواصلات وتكنولوجيا المعلومات تحت شعار "حماية الأطفال في الفضاء السيبراني". و في هذا الشأن، دعي أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات، بما فيهم المملكة المغربية، إلى وضع تصور حول برامج وطنية تحتفل بهذا الموضوع. و قد نظمت الوكالة الوطنية لتقنين الموصلات ندوة داخلية حول هذا الموضوع.

- المساهمة في الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي حول حكامة الإنترنيت والذي تناول كموضوع رئيسي مجال الثقة الرقمية،

- دراسة وتحليل مجال الثقة الرقمية وقطاع الاتصالات والإطار القانوني الجديد لحماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية بالمغرب،

- عمليات تواصل وتحسيس حول الإطار القانوني الجديد للثقة الرقمية.

9. تدبير طيف الترددات

واصلت الوكالة، خلال سنة 2009، مجهوداتها في مجال تخطيط استعمال طيف الترددات، بهدف ترشيد الاستعمال وتوفير الترددات اللازمة لاستغلال المتعهدين لشبكاتهم.

الأنشطة المرتبطة بتخطيط الترددات

في مجال تخطيط الترددات حظي شريط الترددات 5 MHz و 1800 MHz و 2 GHz و 2،5 GHz و 3،5 GHz و 3،7 GHz و5 GHz باهتمام خاص. كما قامت الوكالة بعدة تحاليل لمعرفة الجدوى من وراء إدخال تكنولوجيا جديدة أو إحداث شبكات جديدة للمواصلات:

← دراسة حول استغلال محطات ESV لاستعمال المحطات الأرضية على متن البواخر خلال الإبحار؛
← إعداد دفتر تحملات مفصل حول الشروط التقنية والعملية المطبقة على كل طلبات الحصول على ترددات المقدمة في إطار الخدمات المتنقلة للملاحة الجوية؛

أ. مراجعة القرار المتعلق بالاستعمال الحر للترددات

من أجل مواكبة المستجدات التكنولوجية، تبنت الوكالة قرارا[1] جديدا يحدد الشروط التقنية لاستعمال التجهيزات الراديوكهربائية المكونة من أجهزة منخفضة القوة ومحدودة المدى. وقد مكن هذا القرار من فتح أشرطة ترددات جديدة للاستعمال الحر على الصعيد الوطني.

[1]قرار صادر عن المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات تحت عدد 04/09 بتاريخ 25 ماي 2009 و المنشور بالجريدة الرسمية للمملكة لشهر يوليوز 2009.

ب. إعادة تهيئة طيف الترددات

تشمل عملية إعادة تهيئة الطيف مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية و التقنية الهادفة إلى إلغاء أشرطة ترددات، بشكل كلي أو جزئي، مخصصة لبعض المستعملين أو مبرمجة في بعض التجهيزات.

وفي هذا الإطار، واصلت الوكالة، خلال سنة 2009، عمليات إعادة تهيئة شريط الترددات 2GHZ من أجل الاستجابة لحاجيات شبكات الاتصالات من الجيل الثالث G3. وهكذا تمكنت الوكالة من تحرير شريط الترددات 2GHz في غالبية المدن المغربية، مما مكنها من منح هذه الترددات للمتعهدين المعنيين.

كما وقعت الوكالة اتفاقيات إعادة تهيئة الطيف مع مستعملي شريط الترددات 1800 MHz و 900 MHz، مما سيمكنها من الاستجابة لحاجيات متعهدي الهاتف المتنقل من الجيل الثاني الذين يشغلون شبكات GSM على هذه الأشرطة.
كما أن المفاوضات جارية مع مستغلي شريط 2700 MHz - 2500 مما سيمكن من الاستجابة لحاجيات متعهدي الهاتف المتنقل من الجيل الرابع.

الأنشطة المرتبطة بتخصيص الترددات

عالجت الوكالة سنة 2009 حوالي مائة (100) طلب يهم تخصيص طيف الترددات، مقدمة من مختلف المستعملين على الصعيد الوطني.

وفي هذا الصدد درست الوكالة طلبات تخصيص طيف الترددات مقدمة من الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (HACA)، لفائدة المتعهدين الوطنيين لخدمات البث الإذاعي والتلفزي، حيث وافقت على تخصيص 8 ترددات على الموجة الصوتية FM و أكثر من 60 ترددا لإنجاز محطات التلفزة الرقمية الأرضية.

ويخضع تخصيص الترددات لأتاوى[2] محددة بقرار وزاري[3] ، حيث بلغ مجموع مداخيل هذه الأتاوى سنة 2009 مبلغ 000 000 204 درهم (مع احتساب الرسوم).

[2] طبقا للقانون رقم 69-24
[3] انظر المرسوم الوزاري رقم 08-623 الصادر في 26 مارس 2008

التنسيق الدولي للترددات

في إطار التنسيق الدولي للترددات، قامت الوكالة خلال سنة 2009 بالأنشطة التالية:

- دراسة ومعالجة ما يفوق 800 طلب تنسيق صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات(UIT) متعلق بنظم الخدمات الأرضية والفضائية؛
- دراسة ومعالجة ما يقارب من 900 طلب تنسيق مع البلدان المجاورة؛
- إشعار الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT) بما يقارب 100 طلب تخصيص وطني تتطلب حماية دولية من أجل التسجيل في جذاذيات المرجعية الدولية للترددات؛
- إشعار الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT) بأكثر من 70 محطة راديوية للسفن المغربية لتقييدها في السجلMARS التابع للاتحاد.

أ. التنسيق الدولي للخدمات الأرضية الثابتة و المتنقلة بالحدود

خلال سنة 2009 عقد اجتماع مغربي-اسباني بمدريد بحضور متعهدي شبكات الهاتف المتنقل بالدولتين خصص لتنسيق استعمال الترددات وبالخصوص على الحدود بين البلدين.
وقد أسفر الاجتماع على اعتماد مبادئ تنسيق و اقتسام أشرطة الترددات للشبكات من نوع GSM (900 MHz و 1800 MHz) و (2 GHz) WCDMA.

ب. التنسيق الدولي لترددات البث الراديوي بالحدود

كما عقدت، خلال سنة 2009، اجتماعات في كل من البرتغال واسبانيا من أجل تنسيق ترددات البث الراديوي التي يتم استغلالها في المناطق الحدودية، و ذلك بحضور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

وفي هذا الإطار، أبرمت اتفاقيتان مع الدولتين المذكورتين بخصوص التنسيق بين ما يقارب مائة (100) محطة بث إذاعي و تلفزي رقمي. وتم إشعار الاتحاد الدولي للاتصالات بهذه المحطات من أجل قيدها في جذاذيات المرجعية للترددات.

10 .المراقبة التقنية

▌مراقبة الطيف الراديو كهربائي

تقوم الوكالة بمراقبات تقنية متعددة عبر مختلف مدن المملكة بهدف التأكد من مطابقة استغلال الترددات للمواصفات المعمول بها. وقد انصبت هذه المراقبات، بالأساس سنة 2009، على منجزات الخدمة الأساسية للمواصلات.

أما المجالات الأخرى التي شملتها المراقبة فهي كالتالي:

← مراقبة المطابقة وهمت حوالي 20 شبكة راديوكهربائية؛
← البث في أكثر من 20 شكاية تشويش؛
← البث في ما يفوق 10 شكايات حول تقييم آثار الإشعاعات على الصحة؛
← القيام ب 30 مهمة لتحليل الطيف في إطار المراقبة التي تخصه.

تمكن نتائج مراقبة الشبكات الراديو كهربائية الحرة من تحيين الجذاذة الوطنية للترددات وكذا تسوية وضعية الشبكات في حالة مخالفتها للنصوص التنظيمية المعمول بها.

في حين تمكن المراقبة التقنية المرتبطة بمعالجة شكايات التشويش من معرفة طبيعة التشويش (داخلي، خارجي أم تشكيل بيني ... إلخ) و حدته و المصادر المحتملة للتداخلات . وقد مكنت هذه المراقبات، التي تم القيام بها سنة 2009، من معرفة مصادر التشويش أو من الحد من انعكاساتها.

وترافق عمليات المراقبة حملات تحليل الطيف التي تتيح إمكانية الاستعراض الكلي لأشرطة الترددات واحتمالات وجود بث غير مرخص أو غير مطابق للشروط القانونية مما يستدعي التدخل التقني أو اللجوء إلى القضاء.

ومن أجل طمأنة المواطنين ووضع حد لتخوفاتهم من احتمال وجود آثار الإشعاعات على الصحة، تلتزم الوكالة بالنظر في جميع الشكايات التي تتوصل بها سواء من الأشخاص الذاتيين أو المعنويين أو من السلطات العمومية.

وفي هذا الإطار، بثت الوكالة في أكثر من 500 طلب، أبانت النتائج المتعلقة بها أن مستوى الإشعاع، موضوع الشكاية، أقل بكثير من المعايير المحددة في منشور وزارة الصحة رقم 21 الصادر بتاريخ 22 مايو 2003.

▌جودة خدمة شبكات متعهدي الاتصالات

تحدد دفاتر تحملات متعهدي الشبكات العامة للمواصلات بالمغرب، بدقة، مؤشرات الجودة التي يجب أن تخضع لها الخدمات المقدمة للمستعملين. وتقوم هذه المؤشرات على تقييم الولوج للخدمة و الاستمرارية و الجاهزية وقابلية الاشتغال في ظروف معينة، (حالة الخدمة الصوتية، نسبة الانسداد والانقطاع، نسبة الصبيب...) .

وفي هذا الإطار، سهرت الوكالة سنة 2009 على تنظيم عدة حملات لتقييم جودة الخدمة، على أساس عينات، على مستوى المدن والخدمات، ومن خلال إجراء قياسات على أرض الواقع. ويكتسي القيام بمثل هذه الحملات شكل تجارب غير منتظرة، وذلك للتمكن من قياس مستوى الخدمة كما هي مقدمة للمستعمل.

مراقبة تسويق التجهيزات

بناء على مخطط سنوي معد بكيفية مسبقة، تخضع الشركات المسوقة لتجهيزات المواصلات أو التي تقوم بالتركيب الراديو كهربائي فوق التراب الوطني لمراقبة خاصة.

وقد هم هذا النوع من المراقبة، خلال سنة 2009، أكثر من 40 مقاولة.

وبمناسبة القيام بهذه المراقبة تعمل الوكالة على تحسيس الشركات الممارسة لهذا النشاط بمضمون المساطر المتبعة وبالإجراءات التبسيطية المدخلة عليها.

مراقبة مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة

تهم هذه المراقبة مقدمي خدمات الانترنيت ونوادي الانترنيت ومقدمي خدمات أسماء مجال الانترنيت «ma.». وقدعرفت سنة 2009 إنجاز عدة حملات مراقبة همت 26 مدينة و 433 ناد من نوادي الإنترنيت و 29 مركز من مراكز الاتصال و 7 من مقدمي خدمات تسويق اسم المجال «ma.».

وقد تبين من خلال عمليات المراقبة هذه وجود عدد من نوادي الانترنيت في وضعية مخالفة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، خصوصا انعدام التصريح المسبق لدى الوكالة. وقد تمت دعوة هؤلاء لتسوية وضعيتهم خلال أجل ثلاثين يوما الموالية، حيث استجابت الغالبية منهم، في حين أحيل ملف المتخلفين على السلطات القضائية.

توزيع نتائج عمليات مراقبة مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافة حسب المدن

توزيع نتائج عمليات مراقبة مقدمي الخدمات ذات القيمة المضافةحسب المدن

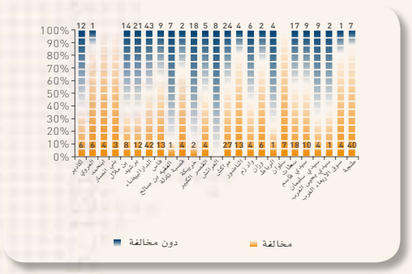

مراقبة عمليات تحويل الحركة الهاتفية

بناء على الشكايات المقدمة من لدن متعهدي الشبكات العامة للمواصلات، قامت الوكالة، تحت الإشراف المباشر للنيابة العامة المختصة، بعمليات مراقبة همت سبع (7) شركات بكل من الدارالبيضاء وفاس متهمة باختلاس الرواج الهاتفي الدولي. وقد تم تبليغ النتائج التي أسفرت عنها عمليات المراقبة للسلطات القضائية المختصة وللمتعهد المعني بالأمر.

11. تصاريح الخدمات ذات القيمة المضافة

تلقت الوكالة 692 تصريحا للخدمة ذات القيمة المضافة، سنة 2009، مسجلة بذلك انخفاضا يقدر ب16.7% مقارنة مع سنة 2008. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى إغلاق العديد من هذه النوادي بفعل تراجع مداخيلها.

توزيع التصاريح حسب نوعية الخدمة

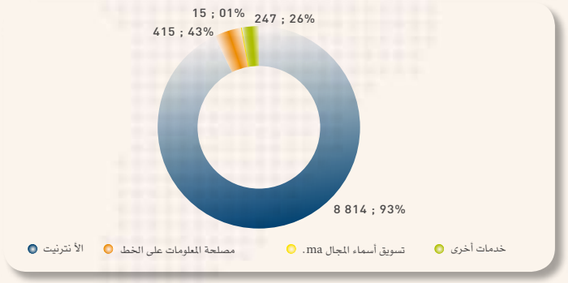

تطور أنشطة مراكز الاتصال بالمغرب

تشهد مراكز الاتصال بالمغرب نموا مهما ويشكل هذا النشاط أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني عن طريق خلق فرص الشغل.

و يزكي هذا الطرح عدد التصاريح المسجلة خلال كل سنة.

مجموع مراكز الاتصال المصرح بها

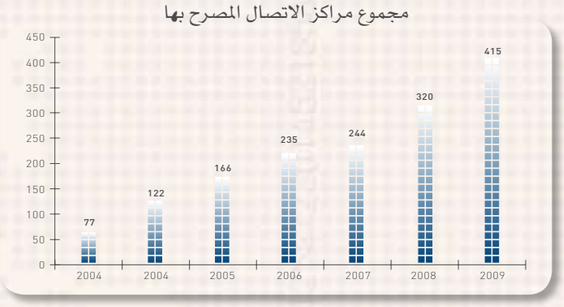

و بالرغم من أن أغلب مراكز الاتصال تتمركز أساسا في محور الرباط – البيضاء، فإنها بدأت تنتشر تدريجيا في المدن ألأخرى.

توزيع مراكز الاتصال حسب المدن

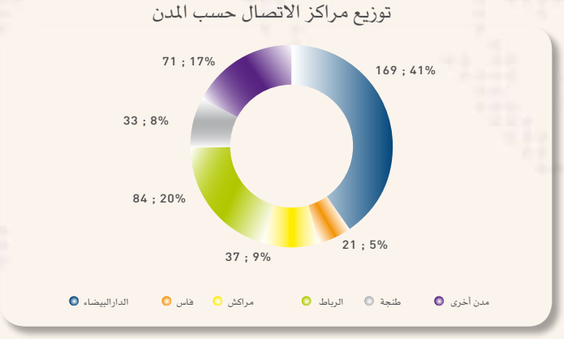

12. رخص المحطات الراديو كهربائية والموافقة على تجهيزات المواصلات

خول المشرع المغربي للوكالة مهمة منح رخص المحطات الراديو كهربائية والموافقة على تجهيزات المواصلات المستعملة فوق التراب الوطني.

رخص استعمال المحطات الراديو كهربائية

طبقا للقوانين الجاري بها العمل، فإن إنشاء واستغلال كل محطة راديو كهربائية على متن السفن أو الطائرات، ومحطات الهواة، يتطلب الحصول على الموافقة المسبقة من الوكالة.

وفي هذا الصدد، عرفت، سنة 2009، معالجة حوالي 1400 طلب ترخيص باستعمال محطات راديو كهربائية على متن السفن و 200 على متن الطائرات.

امتحانات منح شهادة استعمال المحطات الراديوية

إن استعمال محطات راديو كهربائية على متن السفن والطائرات أو من طرف الهواة يتطلب الحصول على إذن مسبق من الوكالة. وفي هذا الإطار، نظمت الوكالة، سنة 2009، ثمانية امتحانات سلمت على أثرها 160 شهادة استعمال.

الموافقة على التجهيزات

تخضع لنظام الموافقة كل التجهيزات الراديو كهربائية والمعدات الطرفية المعدة للربط بشبكة عامة للمواصلات.

والهدف من هذه الموافقة هو التأكد من مدى مطابقة التجهيزات لضوابط الأمن المفروضة، ووقاية للشبكات، والتطابق الكهرومغناطيسي، لضمان حسن استعمال الطيف، و الاشتغال البيني للتجهيزات مع الشبكات، وكذا التطابق بين التجهيزات التي تقوم بنفس الخدمة وفق المعايير الدولية والمواصفات الوطنية.

فخلال سنة 2009، سلمت الوكالة ما يفوق 900 شهادة موافقة على تجهيزات جديدة منها 700 تجهيزا راديو كهربائيا. ويعكس الرسم البياني التالي وضعية الموافقة على التجهيزات.

التجهيزات الراديو كهربائية والمعدات الطرفية الموافق عليها

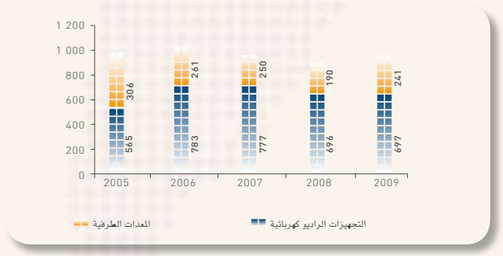

الخدمة الأساسية

مستوى إنجاز برنامج الخدمة الأساسية للمواصلات؛ 56

مستوى إنجاز برامج تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال المدرجة ضمن مشاريع الخدمة الأساسية. 58

الخدمة الأساسية

يعتبر مشروع تعميم الولوج لخدمات المواصلات لفائدة مجموع الساكنة المغربية أحد الأوراش المهمة لبرنامج الخدمة الأساسية للمواصلات.

فبعد مرور أربع سنوات على إرساء لجنة تدبير الخدمة الأساسية للمواصلات، تعد سنة 2009 نقطة تحول على مستوى إنجاز مهام الخدمة الأساسية والتي مكنت من تغطية العديد من المناطق القروية المعزولة بخدمات الهاتف من الجيل الثاني و الثالث والانترنيت.
كما شهدت هذه السنة، كذلك، إعطاء الانطلاقة للعديد من الاوارش التي ستعمل على إدماج بلادنا في المجتمع الشمولي للإعلام والمعرفة.

1. مستوى انجاز برنامج الخدمة الأساسية للمواصلات

برنامج تعميم الولوج لخدمات المواصلات "PACTE"

سجل تنفيذ برنامج تعميم الولوج لخدمات المواصلات إلى غاية شهر مارس من سنة 2009 تأخرا نسبيا بفعل حدة التساقطات التي شهدتها غالبية مناطق المملكة. مما تطلب منح مهلة إضافية للمتعهدين حتى يتمكنوا من إنجاز برامجهم مع نهاية شهر يونيو من نفس السنة.

ولهذه الغاية، عدلت الوكالة الاتفاقيات الموقعة مع المتعهدين لإنجاز البرامج المحددة.
ويبين الجدول التالي المشاريع المنجزة لغاية نهاية دجنبر 2009:

عدد المناطق المبرمجة سنة 2008	عدد المناطق المغطاة سنة 2009	نسبة الانجاز
97%	1867	1934

كما أن المتعهدين، اتصالات المغرب و ميدي تيلكوم، يبرران عدم تجهيز 3% من المناطق المبرمجة المتبقية بسبب عدم وجود التيار الكهربائي بها. ويواصلان مجهوداتهم للتغلب على هذه الإكراهات.

وقد شهد شهر مايو من سنة 2009، إعطاء انطلاقة إنجاز الشطر الثاني من برنامج "PACTE" بملغ يقدر ب 400 مليون درهم.

وعند متم سنة 2009، كان مستوى إنجاز هذا البرنامج كالتالي:

	عدد المناطق المبرمجة سنة 2009	المناطق المنجزة	أجل الإنجاز
اتصالات المغرب	2530	1089 (43%)	31 mai 2010
ميدي تيليكوم	409	247 (60%)	

وفي إطار انجاز المرحلة الثالثة من برنامج "PACTE" توصلت الوكالة بالاقتراحات التالية المقدمة من المتعهدين لإنجاز برامجهم برسم سنة 2010 ويتعلق الأمر ب:

- اتصالات المغرب: تقترح انجاز مشاريع الخدمة الأساسية ب 1683 منطقة قروية جديدة،
- ميدي تيليكوم : تقترح انجاز مشاريع الخدمة الأساسية ب 374 منطقة قروية جديدة،

وفي هذا السياق، قامت الوكالة بدراسة وتحليل هذه الاقتراحات التي ستقدم للجنة تدبير الخدمة الأساسية للبت فيها.

ولمراقبة تنفيذ برامج الخدمة الأساسية، نظمت الوكالة سنة 2009، 671 زيارة لمناطق قروية صعبة الولوج. وهي الآن بصدد دراسة إمكانية تفويض مهمة المراقبة لمتعهد خارجي ابتداء من سنة 2010.

2. مستوى إنجاز برامج تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال المدرجة ضمن مشاريع الخدمة الأساسية للمواصلات

▌برنامج نافذة@

يهدف برنامج نافذة@،الذي تشرف عليه مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، على منح دعم تكميلي شهري قدره 15 درهم لكل مشترك في الانترنيت.

ويمنح صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات دعما شهريا قدره 40 درهما لكل اشتراك مدته ثلاث سنوات لفائدة منخرطي هذه المؤسسة حيث بلغ عدد المستفيدين منهم 150 000 منخرطا.

▌مشروع «إنجاز»

يعد مشروع «إنجاز»، برنامجا موجها لطلبة السلك الثاني الجامعي في العلوم و تكنولوجيا الإعلام بالمؤسسات الشريكة في مبادرة "10 000 مهندس".

و يهدف المشروع إلى تمكين هذه الفئة من الطلبة خلال مسارهم الدراسي من الولوج إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر استفادتهم من مجموعة من التجهيزات تتكون من:

- حاسوب محمول،
- خدمة الاشتراك في الانترنيت المتنقل بالصبيب العالي جدا.

يستفيد هذا البرنامج من تمويل صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات بغلاف مالي قدره 246 مليون درهم، ويمتد على فترة 2009-2014 ويهدف إلى استفادة 65 000 طالبا، حيث بلغ عدد المستفيدين خلال المرحلة الأولى من البرنامج (نونبر 2009 إلى مارس 2010) 15 000 طالبا.

■ برنامج مراكز الولوج الجماعية لتكنولوجيا الإعلام"CAC"

بالإضافة إلى برامج إحداث مراكز الولوج الجماعية لتكنولوجيا الإعلام المدرجة ضمن مشاريع الخدمة الأساسية للمواصلات، يهدف برنامج"CAC" إلى إحداث 400 مركز ولوج جماعي إضافي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر كل التراب الوطني خلال أربع سنوات ابتداء من سنة 2009.
وسيتم تجهيز كل مركز ب:

- جهاز هاتف تمكن من الولوج للخدمة الهاتفية،
- خمسة حواسب تمكن من الولوج لخدمة الانترنيت،
- ربط بالانترنيت بصبيب لا يقل عن 512 Kb/s.

ويستفيد هذا البرنامج من تمويل صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات بغلاف مالي قدره 60 مليون درهم.
وتهدف المرحلة الأولى من المشروع إلى إحداث 100 مركز ولوج جماعي بمآوي ودور الفتيات التابعة لقطاع الشبيبة والرياضة.

■ برنامج "GENIE"

يعد برنامج"GENIE"، الذي عرف انطلاقته سنة 2006، المقياس العملي للإستراتيجية الوطنية الهادفة إلى تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال على صعيد جميع مؤسسات التعليم العمومي. ويتضمن البرنامج ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- برنامج العمل المتعلق بمحور البنيات الأساسية: وضع قاعات متعددة الوسائط موصولة بشبكة الانترنيت.
- برنامج العمل المتعلق بمحور التكوين:التكوين الأولي في المعلوميات وتكنولوجيا الإعلام التعليمي.
- برنامج العمل المتعلق بالموارد الرقمية: خلق مختبر وطني للموارد الرقمية وبوابة وطنية لتكنولوجيا الإعلام التعليمي.

مع نهاية شهر يوليو سنة 2007، تكون المرحلة الأولى من برنامج "GENIE" قد أسفرت عن تجهيز 2000 مؤسسة تعليمية بقاعات متعددة الوسائط و تكوين 5000 مدرسا وإنتاج عدد من الموارد الرقمية بدعم من دول أجنبية.

وخلال يناير 2009، صادقت اللجنة المشرفة على برنامج "GENIE" على خارطة الطريق الجديدة للبرنامج التي تمتد على خمس سنوات من 2009 إلى 2013، وعلى جعل هذا البرنامج في صميم البرنامج الإستعجالي لإصلاح المنظومة التربوية.

أ. التجهيزات الأساسية

تم اختيار نوعين من التجهيزات الأساسية:

- وضع قاعات متعددة الوسائط بالمؤسسات الثانوية والإعدادية والتأهيلية،
- إدخال حواسب في الأقسام المنتظمة بالنسبة للمستوى الابتدائي. بالنسبة للمستويات الرابع و الخامس و السادس ابتدائي، سيتم تجهيز كل قاعة بوضع حاسوبين إلى خمسة حواسيب.

إضافة إلى ذلك، سيتوفر كل قسم على حقيبة متعددة الوسائط .
كما استفادت ال 2000 مؤسسة المجهزة في المرحلة الأولى من ربط بشبكة الانترنيت.

ب. التجهيزات الأساسية سنة 2009

تبنت خارطة الطريق الجديدة للبرنامج إمكانية اللجوء إلى متعهدي الشبكات العامة للمواصلات لاقتناء التجهيزات المتعددة الوسائط للمؤسسات التعليمية.

وفي هذا السياق، وبتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، تم توجيه استشارة للمتعهدين لتلقي عروضهم التقنية والمالية لإنجاز الشطر الثاني من البرنامج.

ويبين الجدول التالي مضامين المرحلة الثانية من البرنامج:

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	عدد الحواسيب	عدد الحقائب المتعددة الوسائط	عدد الوصلات بالإنترنت	
						الجماعية	الفردية
الثانويات	745	791 816	40 288	7 889	3 689	435	--
الاعداديات	93	67 679	2 722	1 796	93	--	93
الابتدائيات	101	487 00	1 597	2 327	101	--	101
المجموع	939	908 195	44 607	12 012	3 883	435	194

ت. التكوين

سيتم تحيين وحدات التكوين من أجل ملاءمتها مع المعايير الدولية في مجال تكوين الكبار في تكنولوجيا الإعلام. فبالإضافة إلى المدرسين المستهدفين مند انطلاقة البرنامج، سيتم كذلك إشراك المفتشين ومديري المؤسسات للاستفادة من التكوين.

المستفيدون	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
المدرسون	61 083	38 724	27 857	24 373	24 373	176 410
المدرسون المتدربون	3 920	3 920	3 920	3 920	3 920	19 600
المديرون	2 412	1 298	1 350	2 100	2 100	9 260
المفتشون	2 671	--	--	--	--	2 671
المجموع	70 086	43 942	33 127	30 393	30 393	207 941

برنامج التكوين لفترة 2009-2013

و في إطار الشراكة بين المملكة المغربية و جمهورية كوريا الجنوبية، سيفتح المركز المغربي-الكوري للتكوين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال التعليم أبوابه سنة 2010 وسيضم هذا المركز12 مكونا مغربيا تابعوا تكوينا بكوريا لمدة 12 أسبوعا. وسيكون المركز حوالي 100 إطار تربوي أسبوعيا.

ولنفس الغاية، تم وضع مناهج لتقييم مستوى تكوين هؤلاء. و لإدخال التعديلات الضرورية عند الاقتضاء على محتوى التكوين، تم إحداث آلية عبر الشبكة الإلكترونية للتتبع المباشر لتخطيط وتنفيذ الدورات التكوينية.

ث. الموارد الرقمية

لتمكين المؤسسات المدرسية من التوفر على الموارد الرقمية، تم الشروع في تنفيذ عدة عمليات:

- إحداث مختبر وطني للموارد الرقمية سنة 2009: والذي سيتولى اقتناء وإنتاج وملاءمة الموارد الرقمية وإحداث بوابة وطنية لتكنولوجيا الإعلام التعليمي سنة 2010، والتي ستتولى نشر هذه الموارد.
- اقتناء الموارد الرقمية ذات الجودة والملائمة للواقع الثقافي والتعليمي للمغرب.

مركز برمجيات الحاسوب

مركز برمجيات الحاسوب

يعد مركز برمجيات الحاسوب وحدة للتطوير والبحث مدمجة في البيئة الجامعية والمقاولاتية الوطنية، مما سيمكن من تحديد طبيعة الحاجيات المغربية من هذا المنتوج والإسراع بالنهوض بالصناعة الوطنية للبرمجيات واحتضان المبادرات الواعدة.

وخلال سنة 2009، صادق المجلس الإداري للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات على النموذج الاقتصادي للمركز وكلف المدير العام للوكالة بتحديد قائمة الجهات التي يمكن إشراكها في المشروع واتخاذ الاجراءات الهادفة إلى وضع الإطار القانوني لهذه المؤسسة.

وفي هذا السياق، أجرت الوكالة عدة مشاورات مع القطاعات التي يمكنها المساهمة في المشروع. ويتعلق الأمر بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة و صندوق الإيداع والتدبير و المركز الوطني للبحث العلمي والتقني وجمعية مهنيي التقنيات الإعلامية.

وسيتخذ مركز برمجيات الحاسوب شكل «جمعية» وستعرض الوكالة مشروع نظامها الأساسي، الذي أشرفت على إعداده، على الجمع العام التأسيسي للجمعية. وفي انتظار الانتهاء من تشييد مقر المركز بالقطب التكنولوجي للرباط، سيتخذ المركز من المعهد الوطني للبريد والمواصلات مقرا مؤقتا له.

و بالموازاة مع المشاريع التي ينجزها المعهد الوطني للبريد و المواصلات بشراكة مع شركة THALES الفرنسية، تجري حاليا مفاوضات و اتصالات مع بعض المقاولات، و لا سيما في مجال النقديات و الخدمات المتنقلة و كذا توزيع الماء و الكهرباء، قصد إقامة المشاريع بداخل المركز.

المعهد الوطني للبريد الموصلات

التكوين 70
البحث 71
ملحقة للمعهد الوطني للبريد والمواصلات بالدارالبيضاء 72
المجال الدولي 72
تظاهرات 73

المعهد الوطني للبريد الموصلات

يعد المعهد الوطني للبريد و المواصلات مؤسسة ملحقة بالوكالة الوطنية لتقنيين المواصلات منذ إحداث هذه الأخيرة سنة 1998. ويعد المعهد إطارا مرجعيا لتكوين مهندسي المواصلات و تكنولوجيا المعلومات على الصعيد الوطني.

وخلال الموسمين الجامعيين 2007-2009، انخرط المعهد في المبادرة الوطنية لتكوين 10.000 مهندس. ولهذه الغاية، عملت هذه المؤسسة على مضاعفة عدد المسجلين في السنة الأولى من سلك المهندسين بداية من السنة الجامعية 2006-2008.

وهكذا، احتفل المعهد بتخرج أول فوج في إطار هذه المبادرة وعدده 200 مهندسا خلال السنة الجامعية 2008-2009، متقدما بسنة عن الآجال المحددة له. وقد ترأس احتفال مراسيم تسليم الشهادات السيد الوزير الأول و ذلك بحضور السيد وزير الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة.

1. التكوين

تكوين المهندسين

يعد مجال تكوين المهندسين في صميم المشروع التربوي للمعهد. وفي هذا السياق، ما فتئت هذه المؤسسة تقوم بالعملية تلو الأخرى من أجل الرفع من المستوى العلمي والتقني وجعل خريجيها في المراتب الريادية وتلقينهم قيم المبادرة والتجديد. ولهذه الغاية، عمل المعهد ابتداء من الدخول الجامعي 2009-2010 على مراجعة المضامين التعليمية حتى تساير وتلائم طبيعة حاجيات سوق الشغل .

توزيع عدد الطلبة المهندسين بالمعهد

سلك المهندسين	عدد الطلبة
السنة الأولى	197
السنة الثانية	206
السنة الثالثة	185

أثبت البحث الاستقصائي الذي أنجزته جمعية خريجي المعهد حول موضوع «الشغل الأول»، نهاية سنة 2008 النتائج التالية:

- 97% من الخرجين يتم توظيفهم بعد ثلاثة أشهر من حصولهم على الشهادة،
- كل خريج تلقى ثلاثة عروض في المعدل، ويشكل قطاع الشبكات المتنقلة والمعلوميات 3/4 من فرص الشغل.

ولتشجيع انفتاح طلبتها على المحيط الدولي، تعمل هذه المؤسسة على دعم تلقين اللغات الأجنبية و دعم حركية الطلبة من خلال حثهم على متابعة دروس السنة الثالثة بالمدارس الفرنسية للمهندسين. وقد استفاد من هذه الحركية سنة 2008-2009، حوالي20 طالبا بالسنة الثانية.

التكوين المستمر

يعد التكوين المستمر ورشا مهما على صعيد المعهد الذي يشرف على تنظيم العديد من دورات التكوين لفترات قصيرة لفائدة الإدارات في مجال المواصلات وتكنولوجيا الإعلام.

كما يسهر المعهد على تنظيم شهادة الماستر المتخصص، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا التخصص 47 طالبا سنة 2009.

2. البحث

لإثبات مكانته كمؤسسة رائدة في مجال البحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، يساهم المعهد الوطني للبريد والمواصلات كذلك في مشاريع البحث التي تشرف عليها اللجنة المختصة الدائمة في مجال المواصلات أو في البحوث المعلنة من طرف المتعهدين.

و بعد الانتهاء من تشييد مختبرات البحث بالمعهد، أصبحت هذه المؤسسة تحتضن مشاريع البحث في المجالات التالية:

- خدمات الاتصالات،
- الأنظمة المحمولة،
- تدبير الشبكات،
- شبكات الولوج للخدمات المتنقلة،
- اقتصاديات تكنولوجيا الإعلام.

3. ملحقة للمعهد الوطني للبريد والمواصلات بالدارالبيضاء

سيشهد الدخول الجامعي 2010-2011، إحداث ملحقة للمعهد الوطني للبريد والمواصلات بالقطب التكنولوجي بالدارالبيضاء والتي ستحتضن السنة الثالثة من سلك المهندسين تخصص: أنظمة المعلومات والتدبير و الماستر المتخصص في تدبير المشاريع والتجديد.

4. المجال الدولي

على الصعيد الدولي، سيستقبل المعهد لجنة لافتحاص "شهادة مهندس" والتي ستتولى تقييم المقررات الدراسية الملقنة بالمعهد وتحديد مدى مطابقتها لمعايير اللجنة. وسيمكن هذا الافتحاص من تأكيد مكانة هذه المؤسسة ومصداقيتها على المستوى الدولي.

كما تعد المشاركة السنوية للمعهد الوطني للبريد والمواصلات في ندوة المدارس العليا الفرنسية المحدثة سنة 1973، انخراطا للمعهد في هذه الجمعية التي تضم 236 من المدارس العليا للمهندسين الفرنسية منها والأجنبية، وتضع كأهداف لها تحقيق التعاون وتبادل الخبرات وتقييم التجارب في مجال التكوين وإرساء أسس البحث العلمي وسبل التواصل والتضامن بين الأعضاء.

وفي الأخير، و باعتباره فاعلا مهما في مجال المواصلات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالمغرب، يستعد المعهد للانخراط في "معهد المواصلات" الذي يتكون من مجموع معاهد الاتصالات الفرنسية. وسيمكنه هذا الانخراط من الاستفادة من العديد من برامج التعاون مع هذه المؤسسة.

5. تظاهرات

المباراة المغربية للموارد المفتوحة

بعد نجاح النسخة الأولى للمباراة المغربية للموارد المفتوحة، نظمت جمعية مستعملي نظم المعلومات بالمغرب، يوم 30 مايو 2009، بشراكة مع الوكالة النسخة الثانية لهذه التظاهرة العلمية التي احتضنها المعهد الوطني للبريد والمواصلات. ويعد هذا الملتقى فرصة لتنمية روح التجديد والابتكار لدى الطلبة المهندسين المغاربة الذين أصبحوا مدعوين لتطوير نماذج مقاولات تعتمد البرمجيات الحرة، كما يشكل الملتقى فرصة سانحة لتبادل الخبرات والمعلومات على المستويين الأكاديمي والمهني.

الجامعة الصيفية

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبدعم من جمعية رباط الفتح للتنمية المستدامة نظم المعهد الجامعة الصيفية لسنة 2009 من 6 إلى 10 يوليو.

وقد شارك في هذه التظاهرة العديد من مؤسسات البحث والتكوين والخبراء المهتمين بمجالات التكنولوجيا.

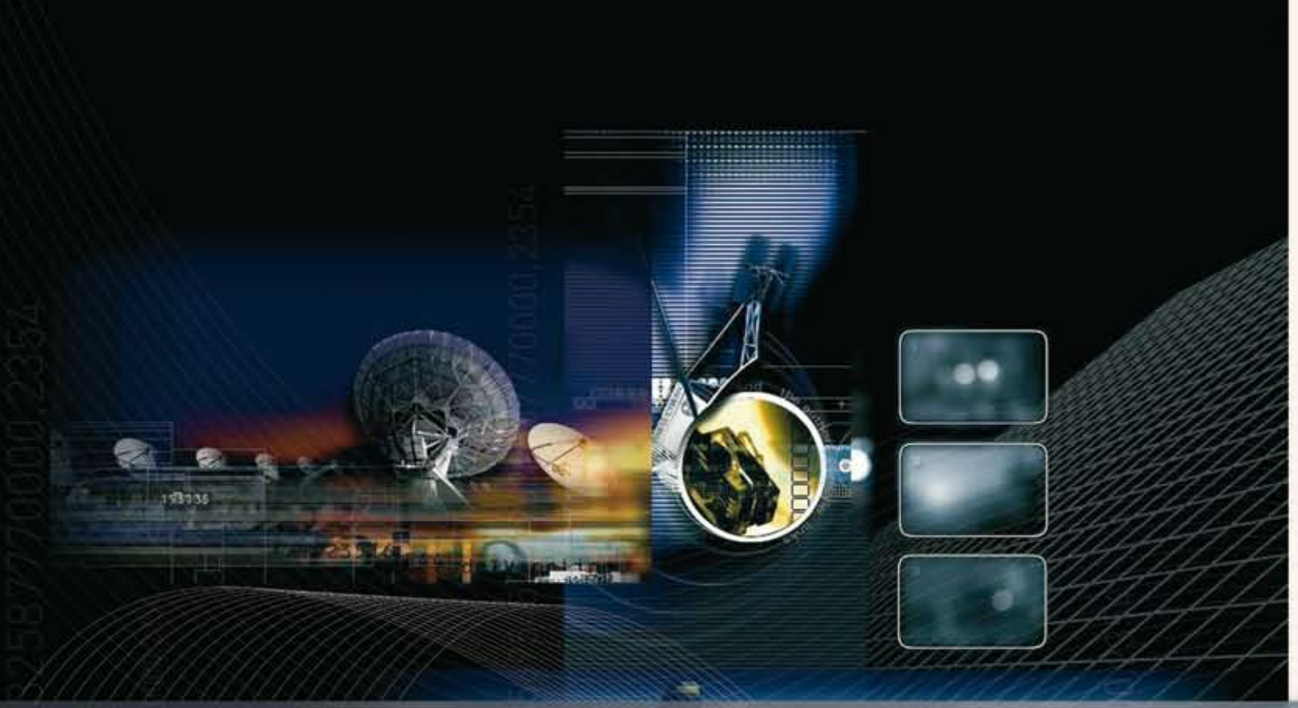

التعـاون الدولـي

التعـاون الدولـــي

شاركت الوكالة، خلال سنة 2009، في العديد من اللقاءات و الاجتماعات الدولية نخص بالذكر منها: المشاركة في أشغال الاجتماع السابع لمكتب تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات (U.I.T) في موضوع مؤشرات المواصلات وتكنولوجيا الإعلام المنعقد بالقاهرة في الفترة بين 3 و5 مارس 2009 وفي لجنة الدراسات الثالثة التابعة لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات.

وتهدف مشاركة الوكالة في هذه الاجتماعات دعم مواقف المغرب بهذه الهيئة و رغبتها في تتبع أهم التوجهات الدولية في مجال سياسات الاتصالات.

وفي هذا الإطار، وقعت الوكالة والاتحاد الدولي للاتصالات في شهر مايو من سنة 2009 على اتفاقية تعاون تروم إحداث مركز للتكوين بالمغرب لفائدة الدول العربية في مجالات سياسات التقنين وتنظيم الاتصالات المدرجة في إطار مبادرات التميز العربية التي يشرف عليها المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات. وفي نفس الإطار، استقبلت الوكالة الأمين العام للاتحاد الولي للاتصالات في شهر مارس من نفس السنة.

ولتمثين أواصر التعاون والتواصل مع بعض البلدان الإفريقية، تشرفت الوكالة في شهر يونيو باستقبال وفد بوركنابي يرأسه الوزير المكلف بالبريد والتكنولوجيات الحديثة وعضوية المسؤول الأول عن هيئة التقنين بهذا البلد. كما استجابت الوكالة لطلبات الزيارة وقضاء فترات التدريب تقدم بها عدد من هيئات التقنين الإفريقية ومن بينها السنغال وجزر القمر والكامرون وساحل العاج والبنين.

وأخيرا، شاركت الوكالة في الاجتماعات السنوية لمؤسسة الإنترنيت للأسماء والأرقام (ICANN) Internet Corporation for Assigned and Numbers Names، واجتماع الشبكة الفرانكفونية لهيئات تقنين المواصلات (FRATEL) وأشغال اللجان والمجالس المنبثقة عن الجامعة العربية وكذا لقاءات الشبكة العربية لهيئات التقنين.

آفـــاق

آفـــاق

تميزت سنة 2009 بتكثيف مستوى المنافسة على صعيد سوق الهاتف المتنقل والثابت سواء بالنسبة للصوت أو البيانات.

كما سيمكن إحداث الشبكات الرقمية ذات الصبيب العالي جدا من إعطاء نفس جديد للمنافسة؛ ذلك أن الاستثمار في هذه الشبكات سيعمل على خلق دينامية اقتصادية على الصعيد الوطني من خلال تعميم الشبكات والرفع من مستوى الصبيب عبر مختلف المناطق. كما يشكل تعميم خدمات الصبيب العالي المتنقلة والثابتة رهانا حقيقيا بالنسبة للوكالة، فهو رافعة تنافسية بالنسبة للمقاولات ومصدرا مهما لخلق فرص الشغل ومناسبة لتقديم خدمات جديدة ذات قيمة مضافة بالنسبة للمستهلكين.

وفي هذا السياق، يتعين على الشبكات الثابتة مواصلة نموها من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة القائمة على الولوج الراديوي والألياف البصرية.
في حين يتعين على الشبكات المتنقلة رفع تحديات جديدة تتمثل على الخصوص في نمط استهلاك المستعملين (الصبيب العالي المتنقل، الخدمات ذات القيمة المضافة، حرية الولوج...).
وهكذا فإن الخدمات المتنقلة العالية الصبيب ستسجل نموا مرتفعا سنة 2010 بفعل تسويق مطاريف جديدة بسعر منخفض معدة لهذه الاستعمالات. مما سيمكن من الولوج لمحتويات رقمية أكثر غنى تتلاءم مع رغبات المستعملين.

وسيتم تعزيز هذا التوجه خلال السنوات المقبلة بإدخال تكنولوجيا الجيل الرابع التي تمنح صبيبا عاليا جدا يلبي الطلبات المتزايدة للمستعملين على خدمات المعطيات المتنقلة.
كما ستواصل الوكالة مهامها المتعلقة باحترام قيام منافسة واقعية ونزيهة. وفي هذا الاطار، ستقوم بتدقيق نظام فوترة المتعهدين للتأكد من وفرة المعلومات الضرورية ومن دقته ونجاعته.

ولتشجيع قيام منافسة نزيهة و مشروعة بين المتعهدين، ستتبنى الوكالة نظام السعر الأقصى لتعريفة الربط البيني لفترة 2010-2013. ومن جانب آخر، ستواصل الوكالة مجهوداتها لانجاز برامج الخدمة الأساسية للمواصلات بما فيها خدمة الانترنيت والهاتف وكذا التأكد من احترام المتعهدين لالتزاماتهم في هذا المجال.

كل هذه الأوراش تعكس حجم المنجزات التي تنتظر الوكالة خلال سنة 2010، والتي يجب أن تضطلع بها من أجل تنظيم وتقنين للقطاع و إلى قيام منافسة نزيهة وضمان استمرار تدفق الاستثمارات.

الملحقـات

مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات في أفق سنة 2013 84

النصوص التشريعية والتنظيمية المصادق عليها سنة 2009 92

مذكرة بالتوجهات العامة
لتنمية قطاع المواصلات في أفق سنة 2013

***

لقد وضعت الحكومة، في نونبر من سنة 2004، مذكرة بالتوجهات العامة لتنمية قطاع المواصلات للفترة مابين 2004 و 2008 .

وقد بلورت هذه المذكرة الإرادة الواضحة للحكومة في مواكبة تنمية هذا القطاع، بجعله موجها رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، في نفس الوقت الذي أمنت فيه لمتعهدي المواصلات ومختلف الفاعلين، رؤية عن الشروط التي سيتم على أساسها تحقيق الأهداف المحددة في أفق سنة 2008 .

وقد أوصت التوجهات المحددة بمواصلة مسلسل تحرير وتنمية السوق حول المتعهدين الثلاثة الموجودين في كل فروع السوق. وهكذا تم تحديد مخطط واضح لمتابعة تحرير القطاع، وتبني رافعات لتقنين وإنعاش المنافسة حول مختلف الفروع، وإعادة النظر في الإطار القانوني والشرعي تبعا لذلك.

وقد عرف سوق المواصلات بعد خمس سنوات من تبني هذه التوجهات العامة، ظهور فاعلين جدد وتعزيز مركز المتعهدين الموجودين. وشهد قطاع المواصلات خلال هذه الفترة نمواً مطرداً بفضل الطلب الداخلي على الخصوص، سواء من حيث مستوى الاختراق أو من حيث رقم المعاملات، متجاوزا بكيفية كبيرة التوقعات الأولية، ومؤكداً تبعا لذلك، المكانة المتميزة لهذا القطاع في الاقتصاد المغربي .

وقد تم تعميم الولوج إلى خدمات المواصلات تدريجيا بنسبة اختراق للهاتف (الثابت و المتنقل) بلغت 91% عند نهاية سنة 2009، عوض 36% سنة 2004 . ومن شأن إتمام تنفيذ البرنامج الميثاق (PACTE)، المتوقع نهاية سنة 2011، والذي يستهدف تغطية المناطق الخالية من خدمات المواصلات (المتنقل والأنترنيت)، أن يمكن من تأمين تزويد كل السكان المغاربة في هذه المناطق بالخدمات المذكورة، مما سيكون له مفعول اقتصادي واجتماعي ملموس على السكان المستهدفين .

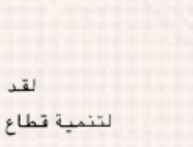

./.

وقد تم خلال نفس هذه الفترة، إنجاز رافعات التقنين المقررة التي مكن بعضها من بلوغ الأهداف الأولية المسطرة ، في الوقت الذي مازالت فيه ركائز أخرى تحفل بطاقة مهمة لتنمية السوق يتعين تفعيلها بكيفية ملموسة أكثر خلال الفترة المقبلة .

وتبقى إمكانية نمو القطاع خلال الأربع سنوات القادمة هامة، إذ أن التطورات التكنولوجية على الصعيد الدولي تتجه نحو تجاوب الشبكات والخدمات مع الحاجات المتزايدة أكثر فأكثر إلى الصبيب .

1- أفاق تنمية القطاع:

إن مكانة النظام المالي الوطني وبرامج التنمية القطاعية التي تباشرها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة أيده الله، قد مكنت الاقتصاد الوطني من مواجهة آثار الأزمة العالمية. وإذا كان قطاع المواصلات بالمغرب قد سلم من الانعكاسات السلبية للأزمة سنة 2008، وحافظ على نسبة نمو مرتفعة، فإن سنة 2009 قد عرفت تباطؤا في نسبة النمو، يعود في جزء منه إلى انخفاض الموارد الناتجة عن المكالمات الدولية الداخلة وخدمة التجوال الدولي (roaming) .

ومن جهة أخرى، فإن تغيير كيفية استهلاك المستعملين الذين يودون استهلاك مضمونهم في الساعة والمكان الذي يلائمهم، ونمو الأنترنيت ذي الصبيب العالي أو العالي جداً بالهاتف الثابت أو المتنقل، وكذا تلاقي المضامين على كل الشاشات الثابتة أو المتنقلة من شأنه إنعاش نمو الشبكات واختراق الولوج إليها.

وستعرف الشبكات الثابتة تطوراً بفضل التكنولوجيا الجديدة للولوج بالراديو والألياف البصرية (fibres optiques) والتي ينتظر أن تتطور أكثر خلال السنوات الخمس المقبلة بالمغرب إذا ما تم استعمالها من طرف المتعهدين الموجودين. كما أن التكنولوجيات المتنقلة ينتظر أن تتلاءم مع الحاجات في المضمون المتنقل ومع الميول الدولية في هذا المجال. وستشكل تكنولوجيات الجيل الرابع، في المدى المتوسط، خيارا للمتعهدين بسبب النمو القوي للأنترنيت المتنقل بالمغرب من جهة، وضعف اختراق الأنترنيت ذي الصبيب العالي الثابت من جهة أخرى .

وأخيراً فإن نمو الخدمات الإلكترونية ، لاسيما تلك المتصلة بالحكومة الإلكترونية كما تم تحديدها باستراتيجية "المغرب الرقمي 2013"، والخدمات البنكية على الخط، والتعليم عن بعد (e- learning) بفضل برامج تعميم تكنولوجيات الإعلام في التعليم (برنامج النبوغ - GENIE) يمكن أن تمثل إمكانيات حقيقية لنمو السوق خلال الفترة المقبلة .

./.

2.التوجهات العامة للفترة في أفق سنة 2013 :

من أجل الحفاظ على نمو السوق والعمل على الحد من الهوة الرقمية، مع تأمين رؤية واضحة لجميع الفاعلين الحاليين والمحتملين، تضع الحكومة توجهات عامة لتنمية قطاع المواصلات خلال الفترة في أفق سنة 2013 ، وهي تستهدف :

* دعم مواصلة الاستثمار في قطاع المواصلات الذي يعتبر أحد الأقطاب الرئيسية في التنمية الشاملة للاقتصاد المغربي ؛

* إقامة بنيات تحتية ملائمة تستجيب لتطور الاستعمال وتترجم عزم الحكومة على تقليص الهوة الرقمية التي أصبحت تهم الولوج والاستعمال والمحتوى . فالولوج إلى المحتويات غير الصوتية (معطيات، صور، إلخ ...) يتطلب صبيبا مهما أكثر فأكثر، وبالمقابل تقوية البنيات التحتية الثابتة (المستعملة للألياف البصرية أساسا)، الكفيلة بتأمين توفير عروض خدمات شاملة بشروط جيدة للخدمة في مستوى تطلعات المستعملين والمقاولات. ويمر تحقيق هذا الهدف عن طريق إنعاش السوق لتقديم حلول تمكن من الولوج إلى الصبيب العالي جداً .

* توسيع الولوج إلى خدمات المواصلات (الهاتف والأنترنيت) بتوفير الشروط الكفيلة بإحداث تخفيضات ملموسة في أسعار المكالمات لتخفيف مفعولها تبعا لذلك في نفقات الأسر والمقاولات .

* مواصلة تنمية مختلف فروع السوق بتنشيط رفعات التقنين التي من شأنها تنمية المنافسة بين مختلف الفاعلين . ولهذا الغرض ، ستعمل الحكومة على تقوية دور المقنن بتخويله الوسائل الضرورية، بما في ذلك التنظيمية ، مما يسمح بوضع شروط الإرساء الفعلي لركائز التقنين والمنافسة.

وتندرج هذه التوجهات العامة ضمن استمرارية مخطط "المغرب الرقمي 2013" الذي قدم أمام صاحب الجلالة أيده الله، يوم 10 أكتوبر 2009، وهي تعبر عن إرادة الحكومة في اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لكي تؤمن للقطاع بنية سليمة لنموه وفق الأهداف المرقمة لسوق المواصلات في أفق سنة 2013؛ والمتمثلة في حظيرة للهاتف الثّابت والمتنقل من 34 مليون مشترك ، وحظيرة من مليوني مشترك في الأنترنيت ، ورقم معاملات إجمالي بمبلغ 40 مليار درهم.

وهكذا، ولبلوغ هذه الأهداف ، مع تأمين تنمية عريضة للاستخدام، فإن التوجهات العامة للفترة المذكورة تتمحور حول أربعة محاور رئيسية :

* نشر إجراءات التقنين ؛

./.

* اعتماد جدول زمني لتحرير القطاع بما يتيح رؤية واضحة وضرورية بالنسبة للفاعلين الموجودين و/ أو المحتملين بالسوق ؛

* إعداد مخطط عمل وطني لتنمية الأنترنيت ذي الصبيب العالي جداً؛

* مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي.

2.1 - إجراءات التقنين :

تستهدف الإجراءات المعتمدة تكثيف وتقوية المنافسة حول مجموع فروع السوق، وكذا إرساء شروط التفعيل العملي لرافعات التقنين المقررة .

وهكذا فإن تقاسم البنيات التحتية الذي يشكل بالفعل التزاما قانونيا بالنسبة للمتعهدين، والذي يمكن أن يساهم في التنمية والنشر السريع للشبكات، بتقليص الاستثمارات الزائدة؛ سيتم تقويته عن طريق توضيح الالتزامات المرتبطة به، سواء منها التقنية أو التعريفية، والتي ستأخذ في الاعتبار على الخصوص، نوع البنيات التحتية المتقاسمة (الأغماد fourreaux، الألياف السوداء، الولوج ...) المنطقة المعنية (منطقة جديدة، منطقة اقتصادية أوسياحية، ...) ، وأقدمية البنية التحتية . وسيكون المتعهدون المعنيون من جهة أخرى، ملزمين بالنشر المنتظم لمصنف يوضح الكيفيات العملية والتعريفية، ويتضمن التزامات بالنتائج وبالجزاءات عن التأخر في الإنجاز .

ونفس الشيء، سيهم الكيفيات المتعلقة بتقسيم الحلقة المحلية (boucle locale)، هذه الكيفيات التي سيتم تتميمها بتقويم تعريفات التقسيم (Tarifs de dégroupage) الكلي أو الجزئي، مما يسمح بتنمية دائمة لقدرات المتعهدين المتنافسين حول هذا الفرع من السوق .

إن تطوير تحميل الأرقام (portabilité des numéros) الذي تشكل رافعة مهمة لتنشيط المنافسة، سيتم ترسيخه بتبسيط الإجراءات العملية (أجل التقسيم ، وقت الانقطاع ...) للتحميل ، وتقوية شروط هذا التحميل مما يتطلب تحديد التزمات المتعهدين بتحقيق نتائج دقيقة وقابلة للقياس، والتي سيكون عدم احترامها خاضعا لجزاءات. وسيتم تتميم إرساء هذه الركيزة بوضع قاعدة معطيات ممركزة لتحميل الأرقام .

وبالنسبة للربط البيني (interconnexion)، فإن تعريفات النهايات (terminaisons)، سواء بالنسبة للثابت أو المتنقل، ستعرف، ابتداء من سنة 2010، تخفيضات دالة ستجعلها في مستويات تماثل تلك المسجلة على الصعيد الدولي. وستأخذ مستوياتها في الاعتبار كذلك، الكلفة المتحملة من لدن كل متعهد وحصص السوق لكل واحد منهم في الفرع المعني.

./.

ولهذه الغاية، سيتم العمل بنظام مؤقت للاتماثل (asymétrie temporaire) بين تعريفات النهايات للمتعهدين الشاملين (opérateurs globaux) الثلاثة، ينتهي العمل به ابتداء من سنة 2013 . غير أنه سيتم مع نهاية سنة 2011، القيام بتقييم لمفعول هذا الإجراء، وسيعمل على إدخال التحسينات الضرورية عليه عند الاقتضاء .وستشجع هذه

التخفيضات الملموسة في تعريفات النهايات، بتفاعل مع دينامية تنافسية، على تحقيق تخفيضات مهمة في تعريفات التقسيط، وذلك في إطار من الاحترام الدقيق لقواعد منافسة سليمة وشريفة. وستقوم الوكالة بتحديد الخطوط الرئيسية التي سيتم على أساسها، المصادقة على هذه التعريفات تحدد على الخصوص الروائز والقواعد التي يتعين الالتزام بها لوضع التعريفات المذكورة، مصحوبة عند الاقتضاء، بتأطير للتمييز بين تعريفات المكالمات داخل نفس الشبكة أو بين شبكتين مختلفتين .

كما أنه سيتم تدعيم وضوح وشفافية التعريفات بالنسبة للمستهلكين، عن طريق مراجعة القواعد الحالية التي تضبط العروض الامتيازية لخدمات المواصلات .

وأخيراً ، ومن أجل الرفع من الكثافة التنافسية في بعض الفروع التي تكون فيها المنافسة محدودة، فسوف يتم العمل ، بناء على دراسة ، على وضع نماذج للبيع بالجملة تفتح أمام باعة الخدمات الهاتفية بالتقسيط والتي سيتم توضيح نظامها الأساسي تبعا لذلك .

2.2 إجراء التحرير :

إن المرحلة المقبلة من تحرير القطاع في أفق سنة 2013 ستتمحور حول تنمية البنيات التحتية للأنترنيت والصبيب العالي جداً، وكذ حول إدخال التكنولوجيات الجديدة المتنقلة لتمكين المغرب من الحفاظ على مكانته كرائد للمنطقة ، لاسيما في مجال الاتصالات المتنقلة .

2.2.1 تراخيص الجيل الجديد :

يرتقب خلال هذه الفترة ، وابتداء من سنة 2011، دخول فاعلين جدد، لاسيما في الشبكات الثابتة أو من الجيل الجديد، وذلك بهدف تنمية الشبكات الثابتة والأنترنيت ، وسيتم تحديد شروط المنح المحتمل لهذه التراخيص تبعا لدراسة يتم إنجازها تأخذ في الاعتبار على الخصوص ، حالة نمو السوق والتأكد من أن هذه التراخيص لن تؤثر على استمرارية الإطار التنافسي للمتعهدين الموجودين .

كما أن تنمية الصبيب العالي جداً قد تتطلب إقامة فاعلين للبنيات التحتية الذين يمكن أن تمنح لهم تراخيص خلال هذه الفترة .

./.

2.2.2 - التكنولوجيات الجديدة من الجيل الرابع :

من أجل تنمية أفضل للصبيب المتنقل العالي جداً، فإن إدخال التكنولوجيات الحديثة المتنقلة من الجيل الرابع من لدن متعهدي المتنقل الموجودين سيتم دعمها وذلك بمنح الترددات إلى المتعهدين المعنيين ابتداء من نهاية سنة 2011، وبعد أن يتم إعادة تهيئة الطيف الملائم، وسيكون هذا المنح مشروطا بالتزام هؤلاء المتعهدين بنشر هذه التكنولوجيات، وذلك بشروط سيتم تحديدها على أساس دراسة تنجز لهذا الغرض .

2.2.3 - تراخيص الأقمار الصناعية :

إن المتعهدين في مجال الأقمار الصناعية (VSAT) الذين يعرفون نمواً محدوداً في الفروع التي تعنيهم في السوق ، سيستفيدون من ركائز إضافية لضمان استمراريتهم . ولذا سيعمل على مراجعة أسقف رقم المعاملات المرخص به لهؤلاء المتعهدين في الهاتف، كما أنه قد يرخص لهم ، شريطة توفر الترددات، في استعمال تكنولوجيات الحلقة المحلية للراديو (boucle locale radio) في نطاق المشاريع التي سيكون عليهم إنجازها في المناطق التابعة للخدمة الأساسية ، كما قد يتم مراجعة دفاتر تحملاتهم لإلغاء المساهمة المتغيرة للمقابل المالي للترخيص.

كما أن تراخيص جديدة من نوع GMPCS و VSAT يمكن أن تمنح بناء على عروض منافسة سيتم الإعلان عنها بعد التوصل بطلبات مبررة وعلى أساس دفاتر تحملات للمتعهدين المماثلين الموجودين . ويكون المقابل المالي لهذه التراخيص مماثلا للترخيص الأقل قيمة في طور الاستغلال في تاريخ الإعلان عن عرض المنافسة .

2.3 - تنمية الأنترنيت ذي الصبيب العالي جداً :

إن توفير بنية تحتية للصبيب العالي جداً يساهم بكيفية ملموسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان . والمغرب الذي اختار أن يجعل من ميدان التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل قطاعا رافعا لتنمية اقتصاده، سيضع مخططات عمل وطنية للولوج إلى الصبيب العالي جداً، تتمركز حول المحاور التالية:

* تحديد الحاجات والبنيات التحتية الرئيسية أو البديلة، الموجودة أو المحتملة، من خلال استشارة واسعة لدى الأطراف المعنية :
* وضع نماذج وتحديد إجراءات ذات طابع تنظيمي؛
* وضع نماذج للتمويل.

وهكذا فإن الوسائل المطلوبة لتشجيع الصبيب العالي جداً ستهم كذلك وكلما كان ذلك ممكنا، توضيح وتبسيط وملائمة كيفيات المرور في الملك العام وتحديد نماذج متناسقة ودائمة لإقامة و / أو استغلال بنيات تحتية للمواصلات حسب نوعية المناطق.

./.

وستمكن هذه النماذج من إرساء نظام خاص لتسيير البنيات التحتية التي سيتم كذلك تحديد الحقوق والالتزامات فيها على أساس دراسات ستنجز لهذا الغرض .

وستعمل الحكومة على تحديد وسائل التمويل (العام أو الخاص ، ...) لإقامة هذه البنيات التحتية للصبيب العالي جداً بالمغرب . كما أنها ستتخذ الإجراءات الضرورية لتيسير ولوج المتعهدين إلى المواقع العمومية لمساعدة هؤلاء على الاستجابة لمتطلبات تكثيف شبكاتهم بغية تحسين جودة الخدمة .

2.4 - الخدمة الأساسية :

وسيتم خلال هذه الفترة مواصلة إنجاز البرنامج الميثاق (PACTE). وستحدد خطوط توجيهية سيشرع في إعدادها ابتداء من سنة 2011، التوجهات العامة للخدمة الأساسية للفترة 2012 - 2016 ، والتي ستحدد المشاريع والأهداف العملية في ميدان الخدمة الأساسية .

2.5 - مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي :

إن تطبيق مجموع التدابير المقررة بموجب مذكرة التوجهات العامة هذه، تتطلب الملاءمة السريعة للإطار التشريعي والتنظيمي الوطني الذي يضبط قطاع المواصلات، وكذا ذلك الذي يؤطر ميادين أخرى كالتعمير ، وإعداد التراب، واستغلال الملك العمومي . وسينصب أساسا على :

* توضيح اختصاصات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ، لاسيما في مجال ضبط أسواق المواصلات ، وكذا تقويتها من أجل تخويلها الوسائل الضرورية لتمكينها من تأمين شروط تنمية فعلية ودائمة للسوق ؛

* إرساء نظام تدريجي للجزاءات الداخلة في اختصاص الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، لاسيما المالية منها ، والمطبقة في حالة عدم احترام المتعهدين لالتزاماتهم أو للنصوص الجاري بها العمل؛

* مراجعة الأنظمة الضابطة لاستغلال شبكات وخدمات المواصلات، من أجل العمل على إرساء المقترحات المصادق عليها على الخصوص ، بغية تنمية الصبيب العالي جداً؛

المملكة المغربية
الوزير الأول

./.

* توضيح الالتزامات المتعلقة بتقاسم البنيات التحتية وبشروط وضعها ؛

* توضيح بعض حقوق والتزامات متعهدي المواصلات؛

مراعاة التطورات التي عرفها استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل ، بفضل الاستعمال المكثف للأنترنيت، بغية التمكن أساسا من إعادة تعريف أنواع المواصلات ، وضبط أفضل لأدوار مختلف مقدمي الخدمات المعنيين، مما سيساعد على تنمية الثقة الرقمية بالمغرب .

ولهذه الغاية، ستتخذ الحكومة الإجراءات الضرورية لإدخال التعديلات المطلوبة على مستوى القوانين الجاري بها العمل .

الوزير الأول
عباس الفاسي

2. النصوص التشريعية والتنظيمية المصادق عليها سنة 2009.

عرفت سنة 2009 المصادقة على عدد من النصوص تتعلق بتأطير قطاع المواصلات وتنفيد المقتضيات التنظيمية.

المراسيم:

- المرسوم رقم 13-09-2 بتاريخ 5 فبراير2009 بالموافقة على دفتر التحملات الخاص بإنجاز مهام الخدمة الأساسية من طرف شركة سبايسكوم.

- المرسوم رقم 269-08-2 بتاريخ 21 مايو 2009 المتعلق بمنح ترخيص لإقامة و استغلال شبكة راديوكهربائية ذات موارد مقتسمة (3RP) لفائدة شركة سيريس تيليكوم .

- المرسوم رقم 518-08-2 بتاريخ 21 مايو 2009 صادر لتطبيق المواد 13 و 14 و 15 و 21 و 23 من القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية.

- المرسوم رقم 451-09-2 بتاريخ 3 شتنبر 2009 بالموافقة على دفتر التحملات الخاص بانجاز مهام الخدمة الأساسية للمتعهد وانا كوربوريت.

- المرسوم رقم 448-09-2 بتاريخ 23 نونبر 2009 بالموافقة على تجديد ترخيص و تغيير دفتر تحملات شركة سوريمار.

- المرسوم رقم 449-09-2 بتاريخ 23 نونبر 2009 بالموافقة على تجديد ترخيص وتغيير دفتر تحملات شركة أوروبيان داتاكوم المغرب.

- المرسوم رقم 450-09-2 بتاريخ 23 نونبر 2009 بالموافقة على تجديد ترخيص وتغيير دفتر تحملات شركة أوروبيان داتاكوم المغرب.

- المرسوم رقم 287-09-2 صادر بتاريخ 23 نونبر 2009 بمنح شركة وانا كوربويت ترخيصا لإحداث واستغلال شبكة عامة ثالثة للمواصلات تستعمل تكنولوجيا خلوية من الجيل الثاني.

قرارات الوكالة:

- القرار رقم ANRT/DG/n°04.09 الصادر بتاريخ 25 مايو 2009 بتعديل القرار رقم ANRT/DG/n°13.08 المتعلق بتحديد الشروط التقنية لاستعمال التجهيزات الراديوكهربائية المكونة من أجهزة منخفضة القوة ومحدودة المدى.

- القرار رقم ANRT/DG/n°05.09 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2009 بتغيير و تتميم القرار رقم ANRT/DG/n°07.06 بتحديد المواصفات التقنية للموافقة على المعدات الطرفية و التجهيزات الراديوكهربائية.

- القرار رقم ANRT/DG/n°14.08 الصادر بتاريخ 19 سبتمبر2008 بتحديد قائمة بالأسواق الخاصة للمواصلات لسنوات 2011-2010-2009.

- القرار رقم ANRT/DG/n°15.08 الصادر بتاريخ 4 أكتوبر2009 يقضي بتعيين المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا في الأسواق الخاصة للمواصلات برسم سنة 2009.

- القرار رقم ANRT/DG/n°16.08 الصادر بتاريخ فاتح دجنبر 2008 القاضي بتتميم القرار رقم ANRT/DG/n°13.08 المتعلق بتحديد الشروط التقنية لاستعمال التجهيزات الراديوكهربائية المكونة من أجهزة منخفضة القوة ومحدودة المدى.

- القرار رقم ANRT/DG/n°06.09 الصادر بتاريخ 28 أكتوبر2009 يقضي بتعيين المتعهدين الذين يمارسون نفوذا مؤثرا في الأسواق الخاصة للمواصلات برسم سنة 2010.

0587012547230145218569545214963258777000,2354

مركز الأعمال، شارع الرياض، الرباط – المغرب
الهاتف : 00 84 71 37 (05) 212 + الفاكس : 62 38 20 37 (05) 212 + البريد الإلكتروني : com@anrt.ma
www.anrt.ma